Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 10 (2025) • P: 147 - 125
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Size and Contribution of the Informal Economy in Jordan during the Period 2019-2023

Dr. Jihad Ahmad Abu Al-Sondos

Faculty of Business | Al-Balqa Applied University | Jordan

Received: 22/06/2025

Revised: 02/07/2025

Accepted: 08/07/2025

Published: 30/10/2025

* Corresponding author: sondos_jih@bau.edu.jo

Citation: Abu Al-Sondos, J. A. (2025). The Size and Contribution of the Informal Economy in Jordan during the Period 2019-2023. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(10S), 125 – 147. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N240625

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The Paper aims to analyze the reality of the informal economy in Jordan, estimate the size and distribution of labor force by economic activity, and its contribution to the gross domestic product (GDP).

The labor force statistics method was used to estimate the size of the informal economy, the total national labor force, the rate of economic participation in the formal economy, the percentage of decline in the officially estimated labor force (employed and unemployed) relative to the total national labor force, and the total labor force in the informal economy. The study estimated its contribution to the GDP relative to the formal economy's contribution to the GDP.

The most important results of the Paper were an estimate of the national labor force in Jordan in 2023 at approximately 2,532,082 million workers, distributed at a rate of 61.4% in the formal economy and 38.6% in the informal economy. The number of workers in the informal economy reached approximately 976,850, with Jordanian workers 63.4% and non-Jordanian workers 36.6%.

The contribution of the informal economy was estimated at approximately JOD 9.766 billion, representing 26.9% of the gross domestic product (GDP) at current prices in 2023. The value of taxes due to the state was estimated at JOD 1.4 billion annually, representing 14.1% of total taxes on production.

The paper recommended to expand social safety nets for Jordanian workers, supporting and simplifying procedures for their integration into the formal economy.

Keywords: Informal economy, informal labor, gross domestic product, economic participation.

حجم ومساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال الفترة 2019 – 2023

الدكتور/ جهاد احمد ابو السندس

كلية الأعمال | جامعة البلقاء التطبيقية | الأردن

المستخلص: يهدف البحث إلى تحليل واقع الاقتصاد غير الرسمي في الاردن، وتقدير حجم وتوزيع القوى العاملة فيه حسب النشاط الاقتصادي، وقيمة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

اعتمدت طريقة احصاءات القوى العاملة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتقدير مجمل القوى العاملة الوطنية، ونسبة المشاركة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي، ونسبة الانخفاض في حجم القوى العاملة المقدرة رسمياً (المشتغلين والمتعطلين عن العمل) عن مجمل القوى العاملة الوطنية، وتقدير مجمل القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، ثم تقدير حجم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نسبةً الى مساهمة الاقتصاد الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي، وتقدير قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي حسب طريقة الدخل المحلي.

كانت أهم نتائج البحث تقدير عدد القوى العاملة الوطنية في الاردن خلال العام 2023 بنحو 2.532.082 مليون عامل، وتوزعت بنسبة 61.4% في الاقتصاد الرسمي، وبنسبة 38.6% في الاقتصاد غير الرسمي. وبلغ عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 976.850 ألف عامل، وتوزع بنسبة 63.4% عمالة اردنية، وبنسبة 36.6% عمالة غير اردنية.

قدرت قيمة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بنحو 9.766 مليار دينار، وشكلت نسبة 26.9% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عام 2023، وقدرت قيمة الضريبة مستحقة الجباية لخزينة الدولة بنحو 1.4 مليار دينار سنوياً، وشكلت نسبة 14.1% من مجمل الضرائب على الانتاج.

من أبرز التوصيات توسيع شبكات الحماية الاجتماعية للعمالة الاردنية من كلا الجنسين، ودعم وتبسيط اجراءات دمجها في الاقتصاد الرسمي، وضبط وتنظيم ممارسة انشطتها الاقتصادية، وتحفيز القطاع الخاص على احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة، والحد من انتشار الاعمال الالكترونية، والانشطة غير المرخصة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، العمالة غير الرسمية، الناتج المحلي الاجمالي، المشاركة الاقتصادية.

1- المقدمة

يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تعزيز اداء الاقتصاد الوطني، وزيادة الانتاج والدخل المحلي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. تسعى العديد من الدول ومنها الاردن، نحو دمج الانشطة الاقتصادية، التي تمارسها العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وتخضعها الى النظام الضريبي، واستيفاء رسوم التراخيص ومزاولة المهن، وثم زيادة إيرادات الخزينة العامة، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والبنية التحتية وغيرها. ويساهم الاقتصاد غير الرسمي في تخفيف وطأة الفقر والبطالة، والتخفيف من آثار الضغوط على اصحاب الدخول المتدنية، وتحسين مستوياتهم المعيشية، وتأمين احتياجاتهم الاساسية، واستيعاب الحصة الأكبر من القوى العاملة الوطنية.

يزداد الاهتمام في تحسين ظروف العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والاستفادة من مزايا الاشتراك بشبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين جودة ونوعية منتجاتهم السلعية والخدمية، وتحسين مستوى انتاجيتهم ورفع اجورهم، وتوفير فرص العمل اللائقة لهم، وتوسيع مشاريعهم المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والاستفادة من دور الرقابة والاشراف الرسمي على اداء اعمالهم، وتطبيق معايير الصحة والسلامة العامة، وفقاً لتشريعات قانون العمل، (منتدى الاستراتيجيات الأردن، 2023، ص5). يشهد الاقتصاد غير الرسمي توسعاً كبيراً في ممارسة العديد من الانشطة الاقتصادية الرئيسة، مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات، وخاصة مع غياب دور الجهات الرسمية في مراقبة عمليات الانتاج والاستهلاك للعديد من المنتجات السلعية والخدمية.

يتناول هذا البحث مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية، واسباب زيادة انتشار انشطة الاعمال غير الرسمية، والفرص المتاحة والسياسات الحكومية، التي تساهم في انتقالها ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وتحليل وتقدير حجمها، ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك باتباع منهج البحثي العلمي.

مشكلة البحث

إن استمرار العمل خارج نطاق الاقتصاد الرسمي في الاردن، يلحق الضرر بفئات العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لديهم، وذوي الاعمال الحرة، والعاملين بالمياومة وغيرهم، وخاصة مع فقدانهم العديد من المزايا الوظيفية، والحقوق المادية والمعنوية، وحرمانهم من ممارسات العمل اللائق، واستغلال بعضهم تحت ظروف عمل غير عادلة، وحرمانهم من التأمينات الاجتماعية، والتأمين ضد التعطل عن العمل، واصابات العمل والصحة والسلامة المهنية، وغيرها، وضمن هذا الاطار يسعى البحث الى تشخيص ابعاد توسع انتشار العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، والوقوف على اسبابها وحجمها، وتوفير اجابات علمية وافية لعدد من اسئلة مشكلة البحث التالية:

1- كم يقدر عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، ونسبتها من العمالة الكلية؟
2- كم تقدر قيمة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي، ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي؟
3- ما هي أهم المزايا الايجابية للعمالة غير الرسمية حال تم دمجها في الاقتصاد الرسمي؟

اهداف البحث

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الرئيسة التالية:

1. التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الاردن.
2. تقدير حجم القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.
3. تقدير قيمة ونسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي.
4. تحديد انشطة القطاعات الاقتصادية الأكثر تشغيلاً للقوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.
5. التعرف على الفرص المتاحة لدمج وانخراط العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

اهمية البحث

تأتي اهمية دراسة الاقتصاد غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية الى وجود عدد من المبررات، اهمها:

1. يؤدي مساهمة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. تسهيل وصول رجال الأعمال، وخاصة اصحاب المشروعات الصغيرة الى الخدمات الحكومية، والاستفادة من مزايا ممارسة النشاط الاقتصادي الرسمي، وتعزيز قدراتهم الائتمانية بتكاليف منخفضة.
3. تحقيق مستوى استقرار وظيفي افضل بالاشتراك في شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين معدل إنتاجيتهم.
4. الزام المنشآت بتعليمات الرقابة الحكومية، وآليات الاشراف وفقاً للمواصفات والمعايير المحددة لهذه الغاية.
5. يؤدي توسيع المنشآت الخاضعة للاقتطاع الضريبي، إلى زيادة الايرادات الحكومية، وتقليل عجز الموازنة العامة.

6. اقتراح آليات دمج وتطوير العمالة غير المنظمة في الاقتصاد الرسمي.

فرضيات البحث

يقوم تفسير العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي على افتراضين، وهما:

1. يؤدي دمج مساهمة العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الاردن.
2. يؤدي دمج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة معدل الاستقرار والأمان الوظيفي، وزيادة الاشتراك بالتأمين الاجتماعي والصحي، وتحسن ظروف العمل اللائق في الاردن.

حدود البحث

1. وجود نقص في البيانات الرسمية، ذات الصلة بحجم وتوزيع العمالة غير الرسمية في الاردن، وان وجدت فهي غير كافية، وتخضع لتقديرات واجتهادات الباحثين، والمختصين في بعض الجهات الحكومية والخاصة المعنية، ولفترة زمنية محدودة.
2. لا يوجد تقديرات رسمية منشورة حول حجم مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي، ولا توجد تقديرات رسمية لايراداتها الضريبية او تهربها الضريبي.
3. وجود تفاوت بين التقديرات والبيانات المتاحة حول حجم الاقتصاد غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية، سواء كانت صادرة عن مؤسسات رسمية، او مراكز بحوث متخصصة او منظمات محلية ودولية.

مصطلحات البحث

1. المشاريع غير الرسمية

هي الأنشطة الاقتصادية، والمشاريع غير المدمجة، والعمالة غير الخاضعة لتنظيم الدولة او حمايتها، ولا تمتلك حسابات كاملة، وان وجدت غير مسجلة، بموجب التشريعات الوطنية.

2. العمالة غير المنظمة

هي مجموعة من العمال، الذين يفتقرون إلى الحماية القانونية والاجتماعية، وغالباً ما تكون مستقرة أو ذات دخل أقل، مما يجعلهم عرضة للخطر.

3. المشاركة في الضمان الاجتماعي

تعني الانضمام إلى مظلة الضمان الاجتماعي، الذي يهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وتغطي المشاركة العمال الأردنيين والمقيمين، إما عن طريق الشمول الإلزامي أو الاختياري.

4. تعويضات العاملين

تمثل تكاليف العمالة، وتشمل مجموع الاجور والمزايا النقدية والعينية مستحقة الدفع من قبل ارباب العمل في مشروع ما إلى المستخدمين فيه مقابل عمل يؤديه هؤلاء المستخدمين أثناء الفترة المحاسبية، سواء دفعت مقدماً أو تزامنت مع أداء العمل أو بعد انتهاء العمل.

5. الدخل المحلي

مجموع دخل عوامل الانتاج الاربعة، وهي الأجور ما يكسبه العمال من العمل، والإيجار دخل الأرض من الإيجار، والفائدة ما يكسبه رأس المال من الفوائد، والأرباح ما يكسبه رواد الأعمال من الربح.

6. فائض التشغيل

يُمثل ربح الشركات المسجلة، مثل الشركات الكبرى، التي يتم تسجيلها رسمياً وتدير عملياتها في إطار قانوني معين.

7. الدخل المختلط

يشمل أرباح الشركات غير المسجلة، مثل الشركات الصغيرة أو الأعمال الحرة، التي لا تكون مسجلة رسمياً، ولكنها تساهم في الإنتاج.

الدراسات السابقة

أكثر الدراسات ذات الصلة بالموضوع كانت على النحو التالي:

1. دراسة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاردن خلال الفترة 2020-2002، (ابو شاويش، وآخرون، 2022).

هدفت الى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاردن، باستخدام اسلوبين الاول باعتماد منهجية قياس CDA، التي تربط بين زيادة الطلب على العملة، وحجم الاقتصاد الظل او الاقتصاد غير الرسمي، والثاني باعتماد منهجية الاسباب والمؤشرات المتعددة، وتم دمجهما

باستخدام MIMIC. ومن اهم نتائجها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمتوسط حسب منهجية الطلب على العملة ومنهجية MIMICبنسبة 23.8% و 22.4% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي، وعند الدمج بالمنهجيتين تبلغ النسبة بالمتوسط نحو 26.5% من الناتج المحلي الاجمالي.

كانت اهم توصياتها ضرورة دمج الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي، وبطرق مختلفة منها تيسير الاجراءات، وخفض تكلفة انضمامه ودمجه، بما يسهم في تعزيز الايرادات الحكومية، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية.

2. Study Informal labor and the Eexpansion of Social Security Programs: Evidence from Jordan and Tunisia, (Najat EL & CHAKER, 2019).

هدفت الى تحليل تأثير برامج الضمان الاجتماعي على العمالة غير الرسمية، باعتماد برامج دولتين شملتهم الدراسة، وهما الاردن عام 2010، وتونس عام 2004، حيث وسّع الاردن شريحة تغطية العاملين في مظلة الضمان الاجتماعي، ليشمل العاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب المشاريع الصغيرة، والنساء العاطلات عن العمل.

بينما أدخل الإصلاح التونسي نظاماً جديداً، ساهم في دمج برامج إعانات المرضى التابعة لأنظمة الضمان الاجتماعي المختلفة في نظام موحد جديد، ويُقدم النظام الجديد نفس المزايا للمؤمن عليهم وأسرهم. واستخدمت Difference in Differences Methodologyمنهجية الاختلاف في الاختلافات لتقييم أثر البرامج على وضع العمال في القطاع غير الرسمي، مع الاخذ بالاعتبار التنوع داخل الاقتصاد (المنطقة، القطاعات، حجم الشركة، ...)، حيث اعتمدت بيانات مسح سوق العمل الأردني (JLMPS) لعامي 2010 و 2016، ومسح سوق العمل التونسي (TLMPS) لعام 2014.

ابرز نتائجها عدم وجود دلالة احصائية لتأثير كلا الإصلاحين على العمالة غير الرسمية، فيما ان العمالة كانت أكثر عرضة للخروج من سوق العمل الرسمي مع تقدمهم في حياتهم المهنية. اعتمدت تقييم برامج التأمينات الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي، وتساؤلها فيما كان للاصلاح وتوسعة مظلة المشتركين تأثير ايجابي عليهم.

3. دراسة اهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، (حيون، 2020).

هدفت الى تقديم اهم الطرق القديمة والحديثة المتبعة في قياس الاقتصاد غير الرسمي، بالاضافة الى بعض الاحصاءات العالمية للاقتصاد غير الرسمي المتعلقة بنحو 140 دولة في العالم، ومن ابرز نتائجها إن الاقتصاد غير الرسمي يواجه نوعين من المشاكل، تتمثل الاولى بصعوبة حصر كافة الأنشطة غير المصرح بها نظرا لكثرتها وانتشارها في القطاعات كافة، وبسبب نقص البيانات الاحصائية وتنوع مصادرها، وتتمثل المشكلة الثانية بتعدد طرق القياس المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث كل طريقة تعتمد على جانب مرتبط بالاقتصاد الرسمي بشكل عام، والاقتصاد غير الرسمي بشكل خاص. حيث تشكل نتائجها إضافة علمية قيمة، باعتبارها مرجع مهم للباحثين للتعامل حول كيفية التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي عند نقص البيانات اللازمة.

4. دراسة القطاع غير الرسمي في الاردن: طبيعة العاملين فيه والتحديات. (منتدى الاستراتيجيات الاردني بالتعاون، وشركة دجاني للاستشارات، 2020).

هدفت الى تحليل خصائص العاملين في القطاع غير الرسمي، وابراز التحديات التي تواجههم، والسبل المتاحة لتحفيزهم بالانضمام الى القطاع الرسمي، وتسجيل اعمالهم بالشكل القانوني لتسهيل التواصل معهم. إجرت مسح كمي عبر المقابلات الميدانية، وشمل عينه واسعة من قاعدة البيانات المتوفرة لدى صندوق المعونة الوطني، وارباب الأسر الأكثر تضرراً من جائحة كورونا، وعمال المياومة، واصحاب العمل غير المسجلين لاعمالهم لدى الجهات المعنية، وغير المؤمنين صحياً، وغير المنتسبين للضمان الاجتماعي، وتمثل مفردات العينة العاملين في القطاع غير الرسمي.

من ابرز نتائجها 64.2% ممن يعملون في القطاع غير الرسمي تنحصر اعمارهم بين50–31 سنة، وان نحو 68.9% يعملون في قطاع الخدمات، ونحو 42.8% من حملة شهادة العاشر فاقل، ونحو 39.3% من حملة شهادة الثانوية العامة، ونحو56.2% دخلهم السنوي ينحصر بين 6000–3000 دينار.

ومن اهم توصياتها ضرورة تعزيز الثقة مع العاملين، واصحاب الاعمال في القطاع غير الرسمي، وتقديم حوافز من قبل الحكومة من اجل دمجهم في العمل الرسمي.

5. Informal Economy in Peru & Its Impact on GDP, (Ashtiani, 2021).

هدفت إلى تقييم أثر الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في البيرو، وتُسلّيط الضوء على آثار الاقتصاد غير الرسمي على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية، وتوضيح بعض وجهات النظر المختلفة حول اسباب نشوء الاقتصاد غير الرسمي، وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة، والبيئة، والاقتصاد، والقضايا الاجتماعية.

اعتمدت منهجية تحليل تداعيات توسع الاقتصاد غير الرسمي، ومنها تفاوت الدخل، والفقر، والبطالة، والنمو الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية، والتي يرتبط حدوثها بالدور الحكومي في التنظيم، وازدياد العبء الضريبي.

ومن ابرز نتائجها كلما زاد الاقتصاد غير الرسمي تقل فعالية السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي الى إنخفاض مستوى التحصيل الضريبي، نتيجة انخفاض القاعدة الضريبية، وانخفاض معدلات الالتزام الضريبي للفرد. توصلت بإن الاقتصاد غير الرسمي يمثل 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي في البيرو أو ما يقرب من 270 مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي. ومن اهم توصياتها الحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي في البيرو، وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمنع آثاره السلبية على المستقبل الاقتصادي، لان انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفقدان الايراد الضريبي، وانخفاض الإنتاجية الوطنية، تساهم جميعها في تراجع النمو الاقتصادي.

6. Growth and the Informal Economy: A study on the effect of growth on the relative size of the informal economy in the developing world (Nordling , 2017).

هدفت الى المساهمة في توضيح ديناميكيات الاقتصاد غير الرسمي، وتحديد تأثير النمو الاقتصادي على الحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي. استخدمت تحليل واختبار انحدار المربعات الصغرى، في تفسير علاقة تأثير زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي، في 102 دولة نامية بين عامي 2002 و2015، وأستخدمت نسبة العاملين لحسابهم الخاص باعتباره مقياس جيد للحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي.

ومن اهم نتائجها لا يستطيع صانعي السياسات الحكومية، تبني دالة توظيف رسمية، تستوعب جميع الداخلين الجدد الى سوق العمل الرسمي، وان الاقتصاد غير الرسمي يشكل مصدر ضعفٍ للعاملين فيه، ومشكلته انه لا يستجيب بسهوله للتغيرات السياسية والاقتصادية، ويصعب مهمة مراقبته على الجهات الرسمية، وهو بمثابة مشكلةً عالمية.

إن ما يميز هذا البحث استخدامه منهجية احصاءات العمالة الرسمية، بطريقة الاسلوب غير المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتقدير نسبة انخفاض المشاركة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي، بافتراض ثبات نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة في تحليل خصائصها، وتوزيعها النسبي حسب النشاط الاقتصادي، وتقدير حجم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

بينما استخدمت الدراسات السابقة منهجيات اخرى في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ابرزها استخدام منهجية قياس CDA، التي تقوم على الربط بين زيادة الطلب على العملة، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتطبيق نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة M.I.M.I.C، التي تختبر العلاقة الاحصائية بين المتغيرات الكامنة والمتغيرات المشاهدة، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن قابل للقياس، والطريقة النقدية باستخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد، بافتراض ان جزء منها يستعمل النقود السائلة والجانب الاخر يستخدم الحسابات الجارية، والنسبة بينهما من النقود الثابته، تشكل المعاملات التي تدخل في اطارالاقتصاد غير الرسمي، ويتم تمويلها باستعمال النقود السائلة فقط، وتوجد طريقة Feige تستخدم اسلوب المبادلات الثابته وعلاقتها بحجم النقود الكلية، وهناك طريقة الطلب على العملة بتأثير العوامل القانونية وغير القانونية، وكذلك طريقة حساب استهلاك الطاقة في قياس النشاط الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي، وطرق اخرى لم يتم ذكرها يمكن استخدامها لهذه الغاية، ((حيون، 2020، ص 168 - 162).

كما استخدمت منهجية المسح الكمي لعينة من العمالة باجراء مقابلات ميدانية مع كل من تنطبق عليه حالة العمالة غير الرسمية، ومنهجية تحليل واختبار انحدار المربعات الصغرى بتفسير علاقة زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي، ونسب العاملين لحسابهم الخاص فيه، وغيرها.

كما تمت المقارنة في بند مناقشة النتائج بين تقديراتنا وتقديرات الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع حجم ومساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الاردن.

2- الخلفية النظرية

يتناول هذا البند أهم ادبيات البحث ذات العلاقة بواقع ومفهوم الاقتصاد غير الرسمي، وخصائصه ومزاياه، وآثار دمجه في الاقتصاد الرسمي، وانخراط العمالة غير الرسمية في سوق العمل الرسمي، وفقاً للبنود التالية:

1- مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

لا يوجد تعريف واحد دقيق لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي، حيث يوجد اكثر من استخدام باسماء مختلفة، فأحيانا يسمى الاقتصاد غير المنظم او اقتصاد الظل او الاقتصاد الرمادي او الاقتصاد الخفي، (منتدى الاستراتيجيات الاردني وشركة دجاني للاستشارات، 2020، ص5).

ربما يعود سبب تعدد المفاهيم الى اختلاف الاهداف والاهتمامات، قد تنظر جهة اليه من زاوية تختلف عن الجهات الأخرى، فمثلاً منظمة العمل الدولية تعرفه بإسم الاقتصاد غير المنظم بتوفر العناصر الرئيسة فيه، وهي (سهولة الدخول للنشاط الاقتصادي، والاعتماد

على الموارد الذاتية، وملكية العائلة للموارد، والعمليات الصغيرة). ويعرف ايضاً بأنه "جميع الانشطة الاقتصادية، التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كل او بعض الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة، بمعنى أخر انهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون او انهم غير مشمولين عمليا بها"، (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2018، ص9).

تُعتبر جميع المنشآت غير المسجلة و/ أو الصغيرة الحجم، التي تُنتج سلعاً أو خدمات للبيع أو المقايضة، وتوفر الدخل لأصحابها وموظفيها، منشآت غير رسمية، ولا تخضع للضرائب أو لإنفاذ قانون العمل، حيث يُطبق مفهوم الاقتصاد غير الرسمي على العمل الحر في الانشطة غير المسجلة، ويشمل العمل بأجر وظائف غير محمية قانونياً. ((Ashtiani, 2021, p.6

يُعتبر العاملون في الوظائف غير رسمية، إذا كانت علاقتهم بالعمل غير خاضعة لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو استحقاقات مزايا العمل، (مثل الإشعار المسبق بالفصل أو مكافأة نهاية الخدمة أو الإجازة السنوية أو المرضية المدفوعة الأجر، وغيرها)، واحياناً عدم الالتزام بالإعلان عن الوظائف، وبعضها مؤقتة أو غير دائمة وغيرها، (Asian Development Bank & BPS-Statistics Indonesia, 2011, p.48).

يُفرّق التعريف الإحصائي للعمالة غير الرسمية بين ثلاث فئات من العمال من حيث علاقتها بالعمل، وهي العاملين مقابل الاجر، وأصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص، والعاملون المساهمون من أفراد الأسرة، وجميهم يمارسون وظائف غير خاضعة لتشريعات العمل أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية،. ((Bordon & Brief, 2024, p.2

كما يمثل "الفئة من الصناع او التجار، التي تعمل في الخفاء، وهدفهم الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي اعباء ماليه، سواء تأمينية أو ضريبية، وتمارس فيه أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي على خلاف انشطة القطاع الرسمي، التي تخضع للنظام الضريبي، والرقابة، وتدخل في حسابات الناتج القومي الاجمالي" (الاسرج، 2010، ص3). يُعد مفهوم العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، القائم على وحدات الانتاج، التي تمارس فيها الانشطة الاقتصادية (نهج المنشآت)، ومفهوم العمالة غير الرسمية القائم على الأفراد (نهج العمل)، ومجمل العمالة غير الرسمية يمثلون الأفراد العاملين غير المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي، .((Bağır, et al., 2021, p.5

كما تعرف العمالة غير الرسمية، بإنها "جميع الوظائف غير الرسمية، التي تؤدى في منشات الاقتصاد المنظم او غير المنظم، وتشمل العاملون المشتغلون لدى الغير، واصحاب الاعمال، الذين يعملون في منشآتهم الخاصة، (يعملون لحسابهم الخاص) في الاقتصاد غير المنظم، والعمالة المساهمة من افراد الأسرة بغض النظر عن عملهم في منشآت الاقتصاد المنظم او غير المنظم، او كعمال منزليين مستخدمين لدى الاسر، واعضاء التعاونيات المنتجين غير المنظمين، والذين ينتجون سلعاً للاستخدام النهائي لاسرهم المعيشية حصرياً، (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2018، ص10).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، الاعمال الحره في المشاريع الصغيرة غير المسجلة، إضافة إلى الاعمال بأجر في الوظائف، التي لا تدفع فيها جهة العمل اشتراكات الحماية الاجتماعية، وبتحديد أكثر تُعرّف المشاريع غير الرسمية، بأنها الأنشطة الاقتصادية، والمشاريع غير المدمجة، والعمالة غير الخاضعة لتنظيم الدولة، ولا تمتلك حسابات كاملة، وان وجدت غير مسجلة بموجب التشريعات الوطنية (منظمة العمل الدولية، 2018، ص8). كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة، التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتولد دخولاً لم يبلغ عنها من خلال إنتاج سلع وخدمات قانونية، وتشمل المنشآت الخاصة والأفراد، الذين لا يملكون وثائق وتصاريح ورخص رسمية، وبالتالي لا يدفعون اشتراكات للضمان الاجتماعي، ولا يحصلون على حماية اجتماعية من الحكومة. ((Korey, 2017, p.56

كما يعبر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي عن انتشار البطالة الكلية والجزئية، والفقر، وانعدام المساواة بين الجنسين، وغياب اسس العمل اللائق، وارتفاع نسبة الامية، وتدني مستوى المهارات والتدريب، ومستوى دخولهم متدنية واقل ثباتاً، واقل انتظاماً، وساعات عملهم طويلة، وغياب دورهم في المفاوضة الجماعية، وفاقدين لحقوقهم في التمثيل النقابي، ووضعهم بشكل عام غامض وغير واضح، وهم الفئة الاكثر ضعفاً جسديا وماليا، ومستبعدين من خطط انتسابهم إلى الضمان الاجتماعي، او تطبيق التشريعات العمالية والسلامة والرعاية الصحية، واجازات الامومة، والحماية الاجتماعية وغيرها، (منظمة العمل الدولية، 2013، ص3).

كما تعمل غالبية الوحدات الإنتاجية غير الرسمية بمستوى منخفض من التنظيم ورأس المال، وتتركز جغرافياً في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، ويرتبط النشاط الاقتصادي غير الرسمي بشكل كبير بالعمالة غير الرسمية، وهي محط اهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع في فهم وتوضيح العلاقة بين التهميش والنشاط غير الرسمي، وخاصة انه يوصف بإقتصاد الظل أو اقتصاد غير المُعلن، فالطبيعة المزدوجة للاقتصاد غير الرسمي يعيق من حصول اجماع على نظرية عامة للاقتصاد غير الرسمي، (Dell'Anno & Roberto ,2022, p 1617). وتشكل مجمل العمالة غير الرسمية نصف او اكثر من مجمل العمالة الوطنية في غالبية الدول الفقيرة، وتتزايد نسبتها بعض الاحيان في الدول المتقدمة، وتمثل ما يقارب 2 مليار عامل في العالم، .(Ashtiani, 2021, p.7)

تبلورت عدة مقاربات لمفهوم النشاط الاقتصادي غير الرسمي، واسباب تكوينه، وخصائصه في المدارس الفكرية السائدة، (Ward, 2024, p.13)، وفقاً لزمن ظهورها على النحو التالي:

1. المدرسة البنيوية: تعرف حالة التميز بين المنظم وغير منظم، استناداً على مستويات وحدات الإنتاج والعاملون فيها، والحماية الاجتماعية، والاقرب الى تعريف منظمة العمل الدولية.
2. النظرية التنموية: تعرف حالة التميز في مستوى التنمية الاقتصادية عبر المشاريع الصغيرة دون اخذ اي اعتبار للعلاقة النظرية بين القطاعين العام والخاص.
3. المدرسة القانونية: تعرف حالة التميز في الوضع القانوني لوحدات الانتاج استناداً على مستوى التراخيص لممارسة الانشطة الاقتصادية، وهو معتمد من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
4. النظرية الوظيفية: تعرف حالة التميز بالربط بين ممارسة النشاط الاقتصادي في القطاع غير المنظم وحالة الفقر والتهميش.
5. النظرية الثنائية: تعرف حالة التميز بآلية المقارنة الثنائية بين ممارسات وخصائص القطاع الاقتصادي المنظم، وممارسات وخصائص القطاع الاقتصادي غير المنظم.

يمكن الاسترشاد من التعاريف العديدة السابقة الى وجود نوعان من أنشطة الانتاج في الاقتصاد غير المنظم، وهما:

1. ممارسة انشطة غير ممنوعة، ولكنها دون ترخيص، ولا يعني ذلك مخالفة القوانين او التهرب الضريبي، وانما تجنب الدخول في التعقيدات الروتينية والإدارية.
2. ممارسة انشطة ممنوعة، وغير قانونية، ومخالفة للانظمة، مثل التهريب، والمخدرات، وتبيض الأموال، وغيرها.

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي وبشكل مباشر في التنمية الاقتصادية، والفقر، ومستويات الاجور، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستقرار الوظيفي، وإنتاجية العمل، والقاعدة الضريبية، وايرادات خزينة الدولة، وتوفر الخدمات الأساسية، والمستوى المعيشي، والحماية الاجتماعية، وغيرها،. (Ashtiani, 2021, p.10)

2- خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر العمل الرسمي اكثر اماناً، ويمارس في منشآت مسجلة رسمياً، وتحميه تشريعات العمل، ومستوى أجوره أفضل، ويخضع لمزايا وظيفية عديدة، منها الإجازة السنوية، والضمان الاجتماعي، والراتب التقاعدي، والتأمين الصحي، وغيرها. أما العمل غير الرسمي اقل اماناً، ويمارس في منشآت غير مسجلة، ولا يتمتع بالمزايا الوظيفية، ويفتقر للأمان واستقرار العمل. تواجه الباحثين مشكلة عدم توفر بيانات رسمية منشورة حول الواقع الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي، وتحديد أنماط العماله فيه، وخصائصهم الديموغرافية، وظروف العمل غير اللائق، وتقييم مدى التشابه مع خصائص العمال، والمزايا الوظيفية في العمل الرسمي،.((Richard, et al., 2003, p.21

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة غير متجانسة في الدول النامية، بمعنى وجود احتمالية ولو بنسبة بسيطة من العمل غير الرسمي، ربما يشارك موظفين رسميين - وهي ظاهره موجودة تتزايد في الدول النامية منخفضة الدخل- في النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وخاصة إذا سمحت تشريعات العمل للموظف الرسمي ممارسة وظيفة غير رسمية او نشاط اقتصادي غير مرخص بدوام جزئي الى جانب وظيفته بدوام كامل، ان هذا الموظف قد لا ينخرط فعلاً في الاقتصاد غير الرسمي، بنفس درجة موظف مصدر دخله الوحيد من عمله في الاقتصاد غير الرسمي. لهذا السبب يشار احياناً الى الاقتصاد غير الرسمي باسم الاقتصاد غير الملحوظ، مما يزيد ذلك من صعوبة قياس حجمه وتقدير مساهمته بدقة، وقد يكون هذا احد اسباب نقص او عدم كفاية البيانات المتعلقة بالعمالة غير الرسمية، .(Nordling, 2017, p.15)

بالرغم من اهمية الدور المحوري للاقتصاد غير الرسمي في اقتصادات اغلب الدول النامية والفقيرة، عن طريق مساهمته في الانتاج، وتوفير مصدر دخل للكثير من الناس، إلا انه يحرم من حصوله على دعم مماثل من المخصصات والموراد الحكومية العامة، ان التدخل الحكومي، وفرض سياسات فاعلة، وتقديم خدمات عامة، يمكن ان يساهم في دعم منشآت الاقتصاد غير الرسمي، والعاملين فيها، مثل التسهيلات الائتمانية المصرفية، ومعلومات الحماية القانونية، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها، .(African Union, 2008, p.5)

ويجب ان تحظى العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بالعمل اللائق، وباهمية دورها في تحقيق النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل فيه، (6.Sultana, et al., 2022, p). ان غالبية المنشآت العاملة في الاقتصاد غير الرسمي متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، ويعود سبب ذلك إلى محدودية رأس المال، وعدم توفر الضمانات الكفيلة، وبعض الأوراق والشروط المطلوبة للعمل في الاقتصاد الرسمي، وغياب حوافز الاعفاء الضريبي، مع ان العمل في الاقتصاد غير الرسمي يُحرم المنشآت والعاملين فيه من حقوقهم الاساسية، مثل الحماية والضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والتوظيف القانوني، كون معظمها مشاريع تجارية تعمل لحسابها الخاص في الزراعة، والحرف كثيفة العمالة، والعمل المنزلي، وخدمات التجارة والنقل والصيانة، . (Fathallah, 2020, p.7)

ومن خصائص الاقتصاد غير الرسمي الأخرى، عدم الالتزام بقوانين التسجيل التجاري والضرائب، ولم تستخدم الدفاتر المحاسبية، ولم تفصل بوضوح بين حسابات المالكين، ومحدودية حجم عناصر الانتاج من عمل وراس المال، (إمام، 2018، ص5). بمعنى أخر، لا تخضع غالبية الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي الى تشريعات العمل، ونظام الضريبة على الدخل، ولا تحصل على الحماية الاجتماعية او الصحية او استحقاقات اصابات العمل، والتي اكد عليها خبراء احصاءات العمل في المؤتمر الدولي السابع عشر، (منتدى الاستراتيجيات الاردني بالتعاون وشركة دجاني للاستشارات،2020 ، ص9).

من خصائص الاقتصاد غير الرسمي ايضاً، تزايد ممارسة النساء في الكثير من الاعمال، التي تفتقر للحد الادنى من المعايير الاساسية للعمل، والعمل اللائق، وخاصة مع انتشار فرص عملها في قطاعات عمل غير منظمة، مثل قطاعات الزراعة وخدمات المكاتب والسكرتاريا، وخدمات التعليم في المدارس الخاصة، وصالونات التجميل وخدمات النظافة العامة وعاملات المنازل، (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2018، ص16-14). بالرغم أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة أقل من معدل مشاركة الرجل، إلا أن النساء يمثلن النسبة الأكبر من العاملين بدوام جزئي في العديد من الدول النامية، وتزيد النسبة عن 60% تقريباً، (International Labour Organization, 2022, p.8).

يشكلن النساء النسبة الأكبر في الاقتصاد غير الرسمي، واغلبهن في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، حيث تبلغ نسبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي نحو 48% من إجمالي القوى العاملة الوطنية، وتشكل النساء نحو 56.8% في الاقتصاد غير الرسمي، ونحو ربع هؤلاء النساء يمارسن مهن منخفضة الدخل مثل السكرتارية، ومعلمات المدارس الخاصة، وصالونات التجميل، والمحلات التجارية، والخدمات الصحية، وعاملات النظافة في المستشفيات والفنادق، والعمل المنزلي، وإنتاج الأغذية، وتطريز الملابس، والخياطة، وغيرها، (EuroMed Feminist Initiative, 2023, p.8)..

3- عوامل انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

تشارك عوامل عديدة في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتفرض على المنشآت والعمالة الدخول اليه، ومنها تكلفة رسوم ورخص ممارسة الأعمال التجارية، وسندات ملكية الأراضي أو عقود الإيجار، وعقود توظيف العمال، والالتزام بالقوانين واللوائح الحكومية السارية، ومراقبة الحكومة للاسعار والكميات، وجودة السلع والخدمات، وحصر العملاء المحتملين، وتحمل تكاليف فوائد القروض، وشراء اللوازم والاثاث، والصيانة، وخدمات الكهرباء والاتصالات، والضرائب، وإنفاذ عقود العمل، وغيرها، (. (Khan, 2012, p.13

قد لا تجد الحكومات تجاوباً فعالاً في الحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي، ما لم تطبق قاعدة ضريبية مرنة، تساهم في زيادة عدد المنشآت الاقتصادية الرسمية، الأكثر كفاءة وقدرة على خلق القيمة المضافة في الانتاج، وتكون قادرة على حماية الصناعة الوطنية الهشة اصلاً، بحيث تسهم في استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، الى جانب زيادة الرقابة الحكومية والتنظيم، وتوفير الدعم اللازم له، Cherfi, et al., 2020, p.15)).

يشكل العبء الضريبي المتزايد، واشتراكات الضمان الاجتماعي، في العديد من الدول النامية الدافع الرئيس، وراء زيادة حجم اقتصاد الظل ونموه، وخاصة اذا طبقت ضريبة القيمة المضافة خلال مراحل الانتاج، لانها تخلق سلاسل قيمة غير رسمية، من عملاء وموردين، ويتطلب تطبيقها في مرحلة انتاج واحدة، تجنباً لتكرارها، .((Slonimczyk, 2014, p.7

ان ثقة العمال واصحاب الأعمال بالدور الحكومي غير مشجعة، ولا توجد حوافز لتنظيم اعمالها، او انخراطها في الاقتصاد الرسمي، ولا تتوفر الرغبة الكافية للاشتراك بالضمان الاجتماعي مع وجود بعض المعيقات الادارية والتنظيمية، حيث تمارس العمالة الاردنية الاعمال والانشطة الانتاجية في قطاعات اقتصادية رئيسة[1](إمام، 2018، ص7). يعدُ قطاع الزراعة والعاملين فيه من اكثر القطاعات زعزعة وتهميشاً، واقلها ثقة بجدية الدور الحكومي، وهو من اهمها واكثرها استيعاباً للعمالة غير الرسمية، واغلبها من العمالة الوافدة، وغياب دور الحكومة عن تحسين اوضاع العمل والعمال زاد من انتشار العمالة في الاقتصاد غير الرسمي.

يضاف سبباً أخر على انتشار العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وآثره اخذاً بالإزدياد، وهو انتشار استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية E-commerce بشكل واسع للبيع والشراء (التسويق الالكتروني)، وخاصة مع تطور خدمات التوصيل عبر تطبيقات النقل المختلفة، إضافة إلى انتشار مواقع المتاجر الالكترونية للترويج، وعرض السلع والخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وهي أقل كلفة مقارنة بالترويج والبيع المباشر للزبائن في المحلات التجارية، والتي يتحمل اصحابها دفع الايجارات، ومصاريف المياه والكهرباء، والضرائب ورسوم التراخيص وغيرها.

(1)وهي قطاعات الزراعة والصيد واستصلاح الاراضي، و الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء (قطاع الانشاءات)، وتجارة الجملة والتجزئة النقل والتخزين، والخدمات الشخصية والمنزلية والاطعمة والمشروبات.

4- فرص الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي

يتطلب انتقال العمالة غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي، توليد فرص عمل جديدة، وزيادة المقدرة على خلق فرص عمل او وظائف رسمية كافية، لاستيعاب اعداد الخريجين الجدد، وتوفير فرص عمل اكثر استقراراً لهم، ولمن التحقوا حديثاً في سوق العمل، وإضفاء الطابع الرسمي، الذي يضمن حقوق العمال الاجتماعية والعمالية، والمزايا الوظيفية كاملة سواء كانت في القطاعين العام او الخاص، (Uddin, 2018, p.2160). تسعى جهود الحكومة بالتوازي شمول فئات العمالة المهمشة تحت مضلة الضمان الاجتماعي، وتأمين حقوقهم من الاجازات السنوية والأمومة والطفولة، واصابات العمل، وتنظيم استقدام واستخدام العمالة الوافدة، وغيرها من التنظيمات والتشريعات العمالية، (Charmes, 2010, p.16). تساهم سياسات الحماية الاجتماعية بالحد من انتشار العمالة غير الرسمية، وخاصة عند خفض تكاليف التحول او الانتقال الى الاقتصاد الرسمي، وتهيئة بيئة محفزة للاندماج بتخفيض الاجراءات الروتينية، وزيادة المزايا التنظيمية، التي تستفيد من خدماتها شرائح المنشآت المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والمتمثلة بتسهيل الوصول الى الاسواق، والموارد المتاحة، وبرامج الائتمان، وبرامج التدريب، وبرامج الترويج بهدف تمكينها وتعزيز قدراتها الذاتية، (مكتب العمل الدولي ،2013، ص31).

لا توجد صعوبة في دمج وانخراط العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، بنشر برامج توعوية للعمال حول منافع التأمين الاجتماعي حال اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، وتسهيل عمليه تسجيلهم الكترونياً، بإتباع اجراءات وشروط مبسطة، وتوفير دعم لوجستي للراغبين بالانتقال الى الاقتصاد الرسمي، وتقديم اعفاءات وحوافز تشجيعية، منها خفض الضرائب ورسوم التسجيل وغيرها، (Friedrich, 2021, p.56). غالباً يكون التحصيل الضريبي في الاقتصاد غير الرسمي متواضعاً إلى حد ما، ومعظم دخول العاملين فيه منخفضة، وبشريحة غير خاضعة للضريبة، ويتوزع اغلبهم في المناطق النائية، التي تفتقر الى البنية التحتية الأساسية، (Makochekanwa, 2020, p.18).

بالرغم ان دور النقابات العمالية في الاردن ما زال محدوداً في معالجة قضايا العمال في الاقتصاد غير الرسمي، إلا إنها تساهم بشكل جاد في توفير الحماية للعمال، وتنظيم مزاولة اعمالهم المهنية، والتواصل مع المنظمات المحلية، والدولية الداعمة لتطوير قدرات العمال، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، مثل منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية.

3- منهجية البحث

اتبعت منهجية هذا البحث خطوات التحليل التالية:

1. اعتمدت طريقة احصاءات القوى العاملة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، والتي تعتبر من أهم اساليب التقدير غير المباشرة، وتقدر نسبة انخفاض مشاركة الايدي العاملة في الاقتصاد الرسمي، بافتراض مشاركة القوى العاملة بنسب ثابته، وذلك بتحليل خصائص العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، وتوزيعها النسبي حسب النشاط الاقتصادي (حيون، 2020، ص165). ثم تقدير حجم وتوزيع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي منسوبة الى توزيع مجمل القوى العاملة الوطنية، وتقدير حجم مساهمة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي منسوبة ايضاً الى مساهمة الاقتصاد الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي، وتقدير قيمة تعويضات العاملين حسب طريقة الدخل المحلي، وتوزيع مساهمتها حسب الانشطة الاقتصادية المختلفة. (Dell'Anno, 2022, p.6)).
2. اعتمد التوزيع النسبي لاجمالي القوى العاملة المقدرة في الاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي، في تقدير حجم المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بجمع حاصل ضرب عدد العاملين في متوسط تعويض (انتاجية) العامل الواحد بطريقة الدخل حسب النشاط الاقتصادي الواحد، وثم تجميع مساهمتهم على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يشكل حجم مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي قيمة حاصل ضرب انتاجية العامل في عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، (مصطفى، 2021، ص650).
3. اعتماد التوزيع النسبي لمجمل قوة العمل المقدرة في الاقتصاد غير الرسمي، بافتراض أنها تمثل معدل انتاجية عنصر العمل فقط، دون الاخذ بالاعتبار لباقي عناصر الانتاج، مثل عنصر رأس المال، كون العمالة تشكل عنصر الانتاج الأكثر اهتماماً كمدخل رئيس في تنظيمها وحمايتها في الاقتصاد غير الرسمي.
4. اعتماد بعض نتائج المسوح والتقديرات الصادرة عن الجهات الرسمية المعنية، والمنظمات ومراكز البحوث المتخصصة المحلية والدولية، والتي تدور حول نسب المشاركة في قوة العمل الكلية، وتوزيعها حسب الانشطة الاقتصادية والمهنية، وتوزيع المؤمن عليهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي، والمقارنات بين معدلات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، واشتقاق التوزيع النسبي لتقديرات حجم العمالة غير الرسمية، وخصائصهم المختلفة.
5. الاسترشاد بمنهجية بعض الدراسات في تقدير حجم وخصائص الاقتصاد غير الرسمي على مستوى المقاطعة او المحافظة داخل البلد نفسه، واجراء مقارنة مع نسبة وعدد المنشآت على مستوى الاقتصاد الوطني، وعدد القوى العاملة فيها مع نسبة وعدد المنشآت على مستوى المحافظة او المقاطعة وعدد القوى العاملة فيها، فإذا كانت نسبة وعدد المنشآت اكبر من عدد القوى العاملة المبلغ عنها في هذه المحافظة، يستدل على وجود قوى عاملة غير رسمية، ولكنها غير موثقة رسمياً. تشكل هذه البيانات مصدر مهم، للاستفاده منها

في دراسة الاقتصاد غير الرسمي، واتجاهات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة حصر العمالة غير الرسمية، وحدوث ازدواجية في التقدير، (Alderslade et al., 2006, p.9).

4- تحليل البيانات ومناقشة النتائج

تناول البحث عرض وتحليل البيانات حول خصائص الاقتصاد غير الرسمي، وتقدير حجم العمالة فيه، ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، حسب التسلسل التالي:

1. تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

تنقسم طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي الى طرق مباشرة بإجراء مسوح الحصر الشامل او المسوح بالعينة، وطرق غير مباشرة بإستخدام المؤشرات الاقتصادية في التقديربحسب توفر البيانات الرسمية، (إمام، 2018، ص6)، ويمكن الاستفسار في استمارة المسح فيما إذا كان العامل مشتركاً في مؤسسة الضمان الاجتماعي ام لا، (Charmes, 2010, p.5) أو يمكن إستخدام إحصاءات الحسابات القومية في تقدير الفارق بين الدخل والانفاق، والتي تطبق على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، أو يمكن إستخدام منهجية إحصاءات العمالة الكلية في تقدير نسبة انخفاض حجمها في الاقتصاد الرسمي، بافتراض ثبات نسبة مشاركتها الاقتصادية، وهي الطريقة المعتمدة في هذا البحث باستخدام الاحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة حول مشاركة العمالة في الانشطة الاقتصادية عن طريق تقدير حجم العمالة الكلية وحجم العمالة الرسمية، إذ يشكل الفارق بينهما حجم العمالة غير الرسمية، وبناءً عليها يتم تقدير حجم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، بتقدير الفارق بين انتاجية العمل في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي. تُحسَّن منهجية احصاءات القوى العاملة الكلية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي المستخدمة في هذا البحث من جودة ونوعية الحسابات القومية، وتساعد في تحقيق الاهداف التالية:

- رسم السياسات والتخطيط إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- خلق فرص عمل جديدة، وتوليد الدخل، وتطوير عناصر الانتاج، ورفع كفاءة مساهمتها في العملية الانتاجية.
- مراقبة برامج المساعدات المخصصة للاقتصاد غير الرسمي، والعاملين فيه.
- تحسين ظروف العمل، والحماية الاجتماعية للعمال، ووضع إطار تنظيمي يساعد العمالة على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، (International Labour Organization, 2013, p.6).

إذ تعتبر دائرة الاحصاءات العامة الجهة الرسمية الوحيدة المتخصصة في جمع ونشر البيانات حول الاقتصاد الأردني، والتي لم يصدر عنها أية تقارير مفصلة ذات صلة مباشرة بالاقتصاد غير الرسمي، وحجم العمالة غير الرسمية. لهذا وضمن هذا الاطار يسعى هذا البحث إلى توفير بعض التقديرات حول عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، وقيمة مساهمتها في الناتج المحلي الاحمالي على النحو التالي:

2. تقدير عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي

تُشكّل العمالة غير الرسمية أهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني، ويُعدُ قياس حجم العمل غير الرسمي، وفهم خصائصه، أمراً أساسياً وهاماً يساهم في وضع سياسات حكومية مناسبة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوفير احصاءات ترسم صورة واضحة حول سوق العمل وخصائص العماله فيه، (General Statistics Office, 2022, p.4).

يوجد ترابط بين مفهوم العمالة غير الرسمية، والعمالة في الاقتصاد غير الرسمي، حيث ان العمالة في الاقتصاد غير الرسمي تشمل جميع وظائف العاملين، وهي جزء من العمالة غير الرسمية، ويتطلب دمجهما في المسوح الميدانية، التي تجريها الجهات الرسمية المختصة عند جمع البيانات اللازمة، وتضمينها في منهجية المسح الميداني، ودليل التعريف الإحصائي للاقتصاد غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية، (Pietro, et al., 2009, p.17).

حيث اعتمد هذا البحث الاسلوب الكمي في تقدير عدد العمالة الكلية في الاردن خلال السنوات 2019 – 2023 بإعتماد تقديرات منظمة العمل الدولية ILO الصادرة في عام 2010 بنحو 1.660.255 مليون عامل، والصادرة في عام 2019 بنحو 2.249.743 مليون عامل وبزيادة كبيرة، حيث قدر معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة (2010- 2019) بنحو 3% سنوياً، باستخدام معادلة التقدير التالية:

$$\textbf{Growth Rate} = ((\text{Present Value 2019} / \text{Past Value 2010})^{1/n} - 1) \quad \ldots\ldots(1)$$

$$GR = ((2249743/\ 1660255)^{1/10} - 1) = 0.0308$$

تم استخدام معدل النمو السنوي في تقدير عدد العمالة الكلية في الاردن للسنوات 2020–2023 باستخدام صيغة التقدير التالية:

$$\textbf{Futur Value} = \text{Present Value}\ (1 + r)^{n} \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث ان r =0.03، وان= n (1,2,3,4) بافتراض عدد العمالة الكلية عام 2019 كسنة اساس كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): تقديرات عدد العمالة الكلية في الاردن خلال الفترة 2019 – 2023

n	السنوات	عدد العمالة الكلية
0	2019	2249743
1	2020	2317235
2	2021	2386752
3	2022	2458355
4	2023	2532082

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، لتقدير عدد العمالة الكلية في عام 2019.

تقديرات الباحث لعدد العمالة الكلية خلال السنوات 2020 - 2023.

حيث ان عدد العمالة الكلية في الاردن = عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي+عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي(3) .....

وبما ان الاردن يلزم جميع المنشآت المسجلة رسمياً إشراك العاملين لديها بالتأمين الالزامي في مؤسسة الضمان الاجتماعي، فيمثل مجمل هولاء العاملين المؤمن عليهم عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي، ومن المعادلة التقدير اعلاه (3) فعند طرح عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي من عدد العمالة الكلية في الاردن نقدر عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، كما في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2): تقديرات عدد العمالة الكلية وعدد العمالة في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي في الاردن خلال عام 2023

السنة	عدد العمالة الكلية في الاردن (2)	عدد المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي = عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي (3)	عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي (4)	
			العدد	% من العمالة الكلية
2019	2249743	1345118	904625	40.2
2020	2317235	1327823	989412	42.7
2021	2386752	1412041	974711	40.8
2022	2458355	1503019	955336	38.9
2023	2532082	1555232	976850	38.6

المصدر: مؤسسة الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي لعام 2024، بيانات عمود (3).

تقديرات الباحث بيانات العمود (2) للسنوات 2020 – 2023، وبيانات العمود (4).

يلاحظ ان اتجاه نسبة عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي آخذه بالتناقص بعد عام 2020، حيث كانت بنحو 42.7% وانخفضت بالتدريج الى 38.6% في عام 2023[2]، مما يدل على توجه العمالة خلال الفترة الاخيره نحو الاندماج في انشطة عمل الاقتصاد الرسمي، كما اشارت لها بيانات عدد العمال لمؤمن عليهم في مؤسسةالضمان الاجتماعي بزيادة عدد المشتركين الالزامي والاختياري. لذا فإن اعتمادنا إحصائية المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي يعود الى سببين الأول، وهو ان بيانات عدد العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي رسمية وحقيقيه، واعتماده في تقدير عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي اكثر دقة. والثاني، وهو ان بيانات عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي تشمل اجمالي المؤمن عليهم من العمالة الاردنية وغير الاردنية، وبالمقارنة مع تقديرات مسح العمالة والبطالة، الذي تجريه دائرة الاحصاءات العامة، فإنه يشمل عدد المشتغلين من العمالة الاردنية فقط.

حيث يبلغ عدد المؤمن عليهم المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي خلال عام 2023 بنحو 1.555.232 مليون عامل، وبالمقارنة مع عدد المشتغلين من العمالة الاردنية حسب نتائج مسح العمال والبطالة خلال عام 2023 يقدر بنحو 1.485.675 مليون مشتغلاً، وربما يمثل هذا الفارق عدد العمالة غير الاردنية.

تم استخدام بيانات مسح العمالة والبطالة الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة في إعادة توزيع اعداد العمالة المقدرة سابقاً في الاقتصاد الرسمي، والعمالة في الاقتصاد غير الرسمي، والعمالة الكلية في الاردن حسب ممارستها للانشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك باستخدام معادلات التقدير ادناه (4)، (5)، وتظهر قيم تقديراتها في الملحق رقم (1). حيث ان

عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي حسب النشاط الاقتصادي العمود = (3)

نسب عدد المشتغلين من (i=1) إلى Nمن الانشطة الاقتصادية × عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي (4) .....

عدد العمالة في الاقتصاد غيرالرسمي حسب النشاط الاقتصادي العمود = (5)

(2) تشكل العمالة في الاقتصاد الرسمي نسبة 61.4%، والعمالة في الاقتصاد غير الرسمي 38.6% من عدد العمالة الكلية في الاردن عام 2023.

نسب عدد المشتغلين من (i=1) إلى Nمن الانشطة الاقتصادية × عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي (5) .....

يتوزع عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي بنسب 30% في تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، و18.6% في الصناعة التحويلية، و11.7% في النقل والتخزين، و 11.1% في التشييد، و 6.3% في الزراعة والحراجة وصيد الاسماك، و5.2% في الانشطة الخدمية الاخرى، و 3.9% انشطة التعليم، و 3.6% في الانشطة المهنية والتقنية والعلمية، و3.5% في انشطة الاقامة والخدمات الغذائية، وباقي النسبة بنحو 9.7% في انشطة اقتصادية اخرى، (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2012، ص21).

فيما كان توزيع العمالة في الاقتصاد الرسمي حسب النشاط الاقتصادي بنسب 25.5% في الادارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الاجباري، و14.8% في تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، و 12.3% في التعليم، و10.3% في الصناعة التحويلية، و6.9% في النقل والتخزين، و5.9% في انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية، وباقي النسبة 24.3% في انشطة اقتصادية اخرى، كما في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) مقارنة التوزيع النسبي للعمالة في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي عام 2023

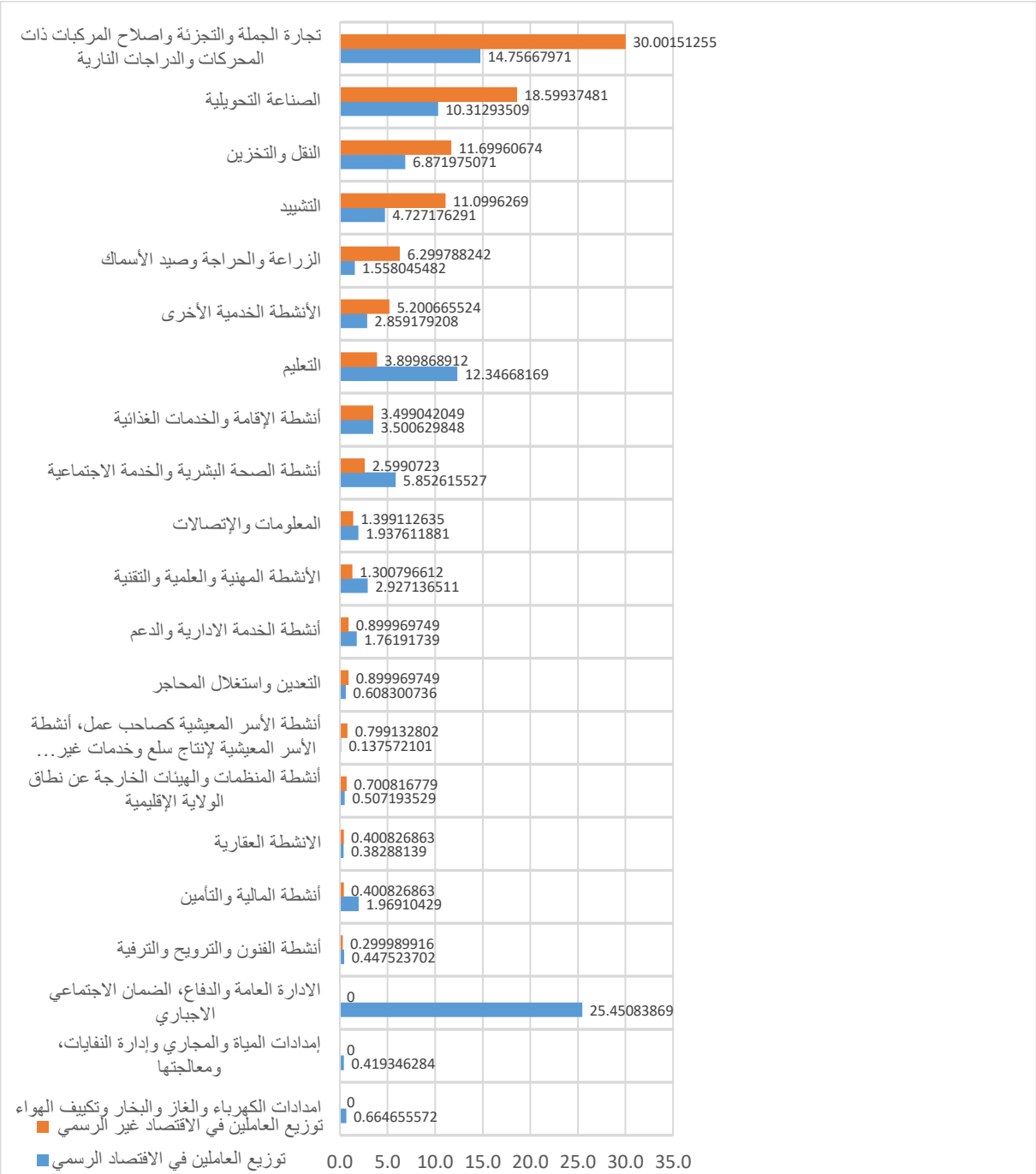

الشكل: اعداد الباحث.

ومن ناحية أخرى، حسب منهجية هذا البحث، هناك طريقة اخرى يمكن الاسترشاد بها في تقدير عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، والتي تفسر ثبات نسبة مشاركة العمالة في اقتصاد بلد ما الى حصول انخفاض في نسبة مشاركة العمالة الرسمية على أنها زيادة في نسبة المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، بافتراض ثبات أثر العوامل الأخرى، مثل تقلبات الدورة الاقتصادية، وانخفاض فرص العمل المستحدثة في العمل الرسمي، وحصول اختلال هيكلي بين مخرجات التعليم والتدريب، وحاجة سوق العمل، وغيرها، . (Friedrich, 2021, p.46)

بناءً عليه، يقدرعدد السكان في الاردن[3] خلال العام 2023 بنحو 11.516.000 مليون نسمة، ومجمل عدد السكان في سن العمل بين العمر 64–15سنة بنحو 7.135.430 مليون نسمة (الاردنيين 5.730.058 نسمة، غير الاردنيين 1.405.372 نسمة)، ويشكلون نسبة 62% من مجمل عدد السكان في الاردن، وبالتالي يبلغ مجمل القوى العاملة من الاردنيين بنحو 1.904.040 عاملاً (المشتغلين بنحو 1.485.675 مشتغلاً[4]، والمتعطلين عن العمل[5] بنحو 418.365 متعطلاً[6])، ويبلغ مجمل القوى العاملة غير الاردنيين بنحو 628.060 الف عامل (المشتغلين بنحو 569.650 الف مشتغلاً[7]، والمتعطلين عن العمل بنحو 58.410 الف متعطل عن العمل[8])، وبجمعهم نحصل على تقدير مجمل العمالة في الاردن بنحو 2.532.100 عامل[9]، وعليه يقدر المعدل المنقح للمشاركة الاقتصادية للسكان الاردنيين بنحو 33.2% وللسكان غير الاردنيين بنحو 45%، ولمجمل السكان في سن العمل (الاردنيين وغير الاردنيين) بنحو 35.5%، وبالمقارنة مع تقديراتنا لمجمل العمالة بنحو 2.532.082 مليون عامل عام 2023، فيكون الفارق ضئيل جداً، مما يدل على الدقة والتقارب بين تقديراتنا لمجمل القوى العاملة، وتقديرات دائرة الاحصاءات العامة حسب توزيع مجمل السكان في الاردن، ونسبة السكان النشيطين اقتصادياً في سن العمل.

يتوزع عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي من العاملين المشتركين والمؤمن عليهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي خلال عام 2023 المقدر بنحو1.555.232 عاملاً بين عدد المشتركين الزامياُ بنحو 1.422.709 وعدد المشتركين اختيارياً بنحو 90.484 مشتركاً، ويضاف لهم عدد الشمول الحر والتعطل عن العمل بنحو 42.039 مشتركاً، كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): عدد العاملين المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي حسب الجنس والجنسية في الاردن خلال عام 2023

البيان	عدد المؤمن عليهم	%
الجنسية / الجنس	**1555232**	**100**
ذكور	**1105174**	**71.1**
اناث	**450058**	**28.9**
الاردني	**1342970**	**86.4**
ذكور	**942342**	**60.6**
اناث	**400628**	**25.8**
غير اردني	**212262**	**13.6**
ذكور	**162832**	**10.5**
اناث	**49430**	**3.2**
منشأة الخضوع الاختياري	**90484**	**5.8**
الشمول الحر والتعطل عن العمل	**42039**	**2.7**
عدد الاردنيين المؤمن عليهم الزامياً	**1210447**	**77.8**

الجدول: اعداد الباحث.

(3) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، 2023.

(4) يتوزع عدد المشتغلين الاردنيين (الذكور بنسبة 81% بنحو 1202572 مشتغلاً، والاناث بنسبة 19% بنحو 283103 مشتغلة).

(5) غالبية المتعطلين عن العمل يتاح لهم من وقت لاخر ممارسة العديد من الاعمال الحرة ولحسابهم الخاص والعمل باجر لدى الغير ، و الاعمال المؤقته والموسمية.

(6) يتوزع عدد المتعطلين الاردنيين (الذكور بنحو 292.788 الف متعطلاً بنسبة 70%، والاناث بنحو 125.577 متعطلة بنسبة 30%).

(7) يتوزع عدد المشتغلين غير الاردنيين)الذكور 85.2%بنحو 485.343 الف مشتغل، والاناث 14.8% بنحو 84.308 مشتغلة)،

(8) يتوزع عدد المتعطلين غير الاردنيين (الذكور بنحو 32.042 الف متعطلاً بنسبة 55%، والاناث بنحو 26.368 متعطلة بنسبة 45%).

(9) دائرة الاحصاءات العامة. مسح العمالة والبطالة 2023. عمان، الاردن.

إذا تم توزيع المشتركين المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي حسب الجنسية من الاردنيين بنحو 1.342.970 مليون عامل، وغير الاردنيين بنحو 212.262 الف عامل، فيبلغ صافي عدد الاردنيين المؤمن عليهم الزاميا بنحو 1.210.447 مشتركاً[10]، وعند المقارنة مع تقديرات مسح العمالة والبطالة الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامة لاجمالي عدد المشتغلين الاردنيين بنحو 1,485,675 مشتغلاً، فيبلغ الفارق بينهم بنحو 275.228 الف مشتغلاً اردنياً، وهؤلاء قد شملهم مسح العمالة والبطالة، ولم يتم تغطيتهم باشتراكات مؤسسة الضمان الاجتماعي، وعند إضافة المؤمن عليهم اختيارياً 90.484 مشتركاً، والمؤمن عليهم بالشمول الحر والتعطل 42039 مشتركاً، والمشتغلين غير الادرنيين الذين لم يتم تغطيتهم باشتراكات الضمان الاجتماعي بنحو 357.388 الف مشتغل[11]، فيبلغ إجمالي عددهم بنحو 765.139 الف عامل مشتغل فعلاً في الاقتصاد غير الرسمي، وبفارق نحو 211.711 الف عامل عن تقديرنا للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي خلال العام 2023 المشار اليه سابقاً بنحو 976.850 الف عاملاً[12]، وربما يعود السبب تسجيل حالتهم العملية بالتعطل عن العمل، وخاصة ان بعض العمالة في الاقتصاد غير الرسمي تتصف بالعمالة غير الدائمة والموسمية والاعمال الحرة .

3. تقدير مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي

اعتمدت قيمة مجمل تعويضات العاملين المقدرة بنحو 14.853 مليار دينار في حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل عام 2023حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية (دائرة الاحصاءات العامة، 2024)، والتي تشكل مساهمة العمالة في الاقتصاد الرسمي، وقدرنا بموجبها قيمة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 9.766 مليار دينار خلال عام 2023، وتشكل نسبتها بنحو 26.9% من مجمل الناتج المحلي الاجمالي بنحو 36.273 مليار دينار، وذلك باستخدام معادلات التقدير التالية:

قيمة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي =

$$\frac{\text{عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي}}{\text{عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي}} \times \text{قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد الرسمي} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$\text{قيمة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{976850}{1485675} \times 14.853 = 9.766 \text{ مليار دينار}$$

وذلك بافتراض ثبات أثر باقي عناصر الانتاج ومنها راس المال.

كما بلغت قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 3.999 مليار دينار خلال عام 2023، باعتبارها تشكل احد اهم مكونات حساب دالة الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل، والتي تم تقديرها باستخدام المعادلة التالية:

قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي=

$$\frac{\text{قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد الرسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الرسمي}} \times \text{قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد غير الرسمي} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

$$\textbf{قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي} = \frac{14.853}{36.273} \times 9.766 = 3.999 \text{ مليار دينار}$$

وبإعادة استخدام التوزيع النسبي لقيمة مساهمة العمالة الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في تقدير قيمة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي، كما في الملحق رقم (2)، وذلك باستخدام معادلات التقدير التالية:

قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي العمود = (2)

(10) مجمل المؤمن عليهم عام 2023 بنحو 1.555.232 مشتركاً وبطرح مجموع (90.484 الف مشتركاً اختيارياً + 42.039 الف مشتركاً بالشمول الحر والتعطل)، فيصبح عدد المؤمن عليهم الزامياً او المشتغلين في الاقتصاد الرسمي بنحو 1.422.709 مشتركاً، وعند طرح المؤمن عليهم من غير الاردنيين فيصبح عدد المؤمن عليهم من المشتغلين الاردنيين رسميا بنحو 1.210.447 مليون مشتركاً.

(11)صافي عدد المشتغلين غير الاردنيين، الذين لم يتم تغطيتهم باشتراكات الضمان الاجتماعي 357.388 الف مشتغل = مجمل عدد المشتغلين غير الاردنيين 569.650 الف مشتغل – المشتغلين غير الاردنيين المؤمن عليهم بالضمان الاجتماعي 212.262 الف مشترك.

(12)يتوزع عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي 976.850 الف عامل بين العمال الاردنيين 619.462 الف عامل بنسبة63.4% ، والعمال غير الاردنيين بنحو 357.388الف عامل، وبنسبة 36.6% .

نسب عدد العمالة من i=1 إلىN من الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد غير الرسمي العمود (4) الملحق (1) × قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.(8).....

كما قدرت نسبة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 26.9% بقسمة قيمة مساهمة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 9.766 مليار دينار على قيمة الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 36.273 مليار دينار. وتم تقدير التوزيع النسبي لناتج العمالة غير الرسمية حسب النشاط الاقتصادي العمود (3) الملحق (2) بقسمة قيمة مساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي على القيمة الاجمالي لمساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المالي الاجمالي.

إضافة الى ذلك، تم تقدير قيمة فائض التشغيل بنحو 4.430 مليار دينار العمود (2) الملحق (2) بضرب حاصل قسمة قيمة فائض التشغيل في الاقتصاد الرسمي 16.455 مليار دينار / قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد الرسمي 36.273 مليار دينار × قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد غير الرسمي 9.766 مليار دينار.

وتقدير قيمة الضرائب على الانتاج والمنتجات في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 1.379 مليار دينار العمود (2) الملحق (2) بضرب حاصل قسمة قيمة الضريبة في الاقتصاد الرسمي 5.122 مليار دينار / مجمل الناتج المحلي في الاقتصاد الرسمي 36.273 مليار دينار × قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد غير الرسمي 9.766 مليار دينار.

يؤدي تأثير مساهمة الاقتصاد غير الرسمي الى زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي من 36.273 مليار دينار الى قيمة 46.039 مليار دينار[13] حسب تقديراتنا خلال العام 2023، وخاصة إذا تحقق دمج العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، والتي شكلت نسبة بنحو 38.6% من العمالة الكلية في الاردن، بالرغم من انخفاض نسبة قيمة تعويضاتهم، التي شكلت نحو 21% من مجمل تعويضات العاملين[14]في الاردن، وبلغ معدل انتاجية العامل في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 4094 دينار[15] سنوياً، وهي اقل بكثير مقارنة بمعدل انتاجية العامل في الاقتصاد الرسمي بنحو 9997 دينار[16]سنوياً، ويستفاد من تقديراتنا المشار اليها سابقاً في تقدير العديد من المؤشرات التي تعكس اهمية مساهمة العمالة غير الرسمية في الاقتصاد الوطني، كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): توزيع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي ومساهمتهم في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2023

البيان	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي	الاقتصاد الوطني
مجمل القوى العاملة	1555232	976850	2532082
%	61.4	38.6	100
قيمة تعويضات العاملين	14853	3999	18852
%	79	21	100
قيمة الناتج المحلي الاجمالي	36273	9766	46039
%	79	21	100
معدل انتاجية العامل السنوية	9997	4094	7656
معدل انتاجية فائض التشغيل والمختلط السنوية	14418	5904	11040
معدل انتاجية جميع عناصر الانتاج السنوية	24415	9997	18696

الجدول: اعداد الباحث.

يتضح ان اعلى مساهمة للاقتصاد غير الرسمي في تعويضات العاملين كانت في نشاط الصناعة التحويلية بنحو 34.5%، يليها في نشاط الزراعة والحراجة وصيد الاسماك بنحو 21.5%، وثم في نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بنحو 17.8%، وفي الانشطة العقارية بنحو 12.7%، وفي نشاط النقل والتخزين بنحو 10%، وانشطة الاسر المعيشية كصاحب عمل، والأسر

(13)تصبح قيمة مجمل الناتج المحلي عام 2023 بعد دمج مساهمة الاقتصاد غير الرسمي46.039 مليار دينار = مجمل الناتج المحلي الرسمي 36.273 مليار دينار + مجمل مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بنحو 9.766 مليار دينار.

(14) نسبة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي 21% = قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي / مجمل قيمة تعويضات العاملين في الاردن بعد دمج الاقتصاد غير الرسمي بنحو 18.852 مليار دينار (تعويضات العاملين في الاقتصاد الرسمي 14.853 مليار دينار+ تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي 3.999 مليار دينار).

(15) يقدر معدل انتاجية العامل عام 2023 في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 4094 دينار اردني = مجمل قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 3.999 مليار دينار / العدد المقدر لمجمل القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 976.850 الف عامل.

(16) يقدر معدل انتاجية العامل عام 2023 في الاقتصاد الرسمي بنحو 9997 دينار اردني = مجمل قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد الرسمي بنحو 14.853 مليار دينار / العدد المقدر لمجمل العاملين في الاقتصاد الرسمي بنحو 1.485.675 مليون عامل.

المعيشية لإنتاج السلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص بنحو 9.1%، ونشاط التشييد بنحو 7%. كما تختلف الاهمية النسبية لتعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي مقارنة مع التوزيع نفسه في الاقتصاد الرسمي، وربما يعود السبب إلى اختلاف نوعية المهن والمهارات، التي تمارسها العمالة في الاقتصاد غير الرسمي مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي، كما هو واضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) مقارنة التوزيع النسبي لتعويضات العاملين في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي حسب النشاط الاقتصادي عام 2023

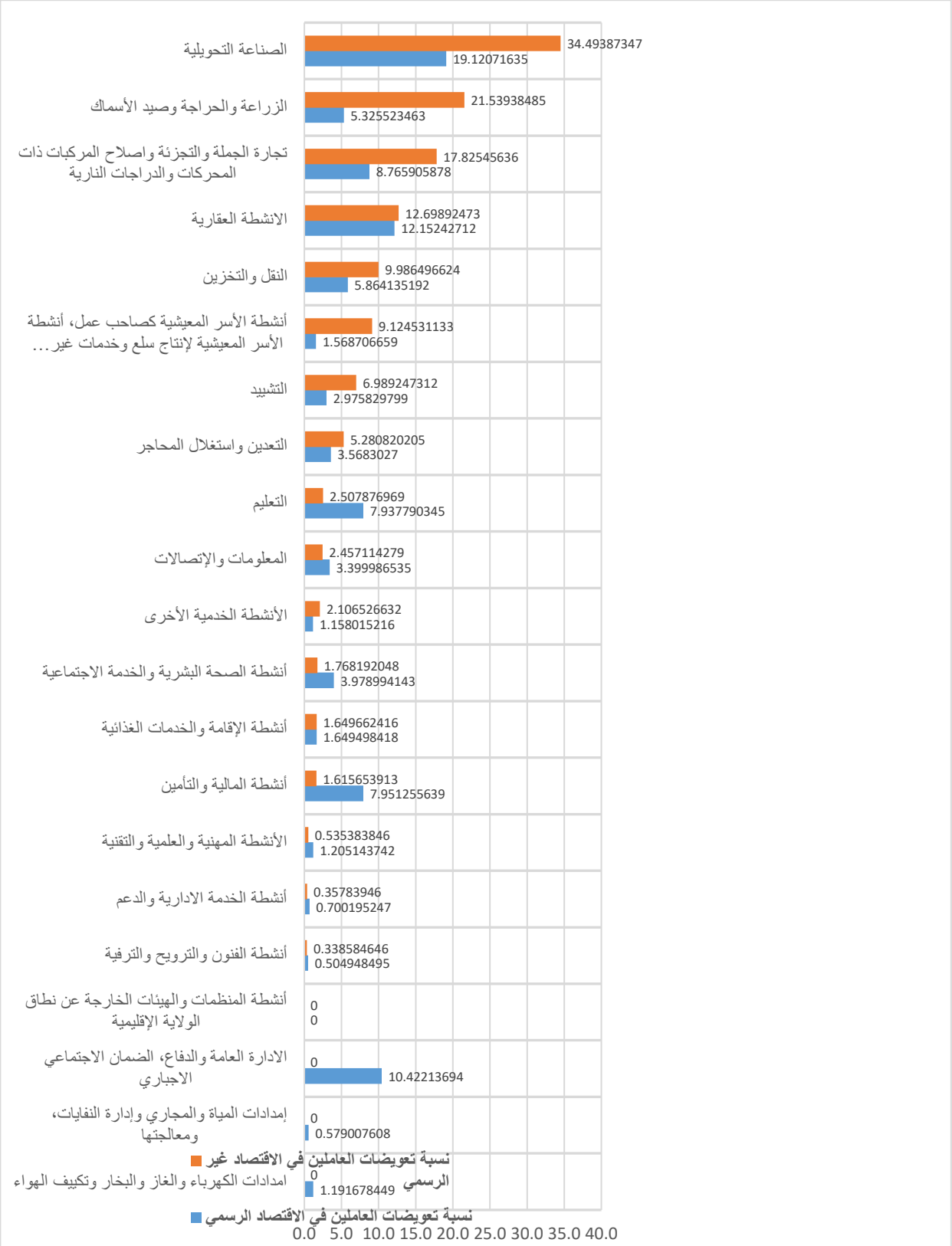

الشكل: اعداد الباحث.

مناقشة النتائج

بالرغم من اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي من بلد الى اخر، الا انه يمثل حصة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي، واجمالي القوى العاملة في جميع اقتصادات الدول النامية، حيث تشكل مساهمة الاقتصاد غير الرسمي نحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي، فيما تشكل مجمل القوى العاملة غير الرسمية نحو ثلثي القوى العاملة الوطنية، وهذا مؤشر على ان حجم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيره، International Organisation of Employers, 2021, p.10).)

افادت تقديرات اغلب الخبراء الاقتصاديين بإن نسب مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي انحصرت بين 20%-30%، وهي نسب مرتفعة نوعاً ما، ولم تدرج ضمن حسابات تقدير الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي لم تدخل في حساب معدل النمو الاقتصادي، قدرت دراسة منشورة في مجلة دائرة الابحاث في البنك المركزي الاردني خلال العام 2020، بإن نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 23.8%، وباتباعها منهجية تقدير اخرى، وصلت النسبة إلى27.4% ، (ابو شاويش، واخرون، 2022، ص12).

اشارت تقديرات مركز القدس للدراسات السياسية عام 2019، بإن نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي كانت بنحو 24.9%، واشار تقدير منتدى الإستراتيجيات الأردني خلال عام 2020 بإن النسبة كانت بنحو 15%، وهي منخفضة نوعاً ما، واقرب الى تقدير صندوق النقد الدولي عام 2018 بنحو 17.4%. كما اشارت تقديرات برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 2012 نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 24.5%، وقدرت دراسة بانوراما عام 2012 النسبة بنحو 25%، ونسبة العمالة بنحو 45% من اجمالي القوى العاملة في الاردن.

ولكن عند المقارنة مع تقديراتنا خلال عام 2023، فقد شكلت نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بنحو 26.9% من الناتج المحلي الاجمالي، وتعتبر هذه النسبة مقارنة مع باقي التقديرات الأقرب إلى الواقع الرسمي الفعلي، من حيث حجم مجمل القوى العاملة المؤمن عليها او تلك التي تعمل لحسابها الخاص، وممارسة الاعمال الحرة والمنزلية. حيث يُمثل العاملون لحسابهم الخاص والعاملون من أسرهم أكبر فئة في البلدان النامية، وتقل نسبتهم كجزء من العمالة غير الرسمية، كلما تحققت زيادة في التنمية الاقتصادية. International Labour ,2018 (p.19 Organization,).

اشارت تقديراتنا بإن نسبة القوى العاملة المقدرة في الاقتصاد غير الرسمي عام 2023 بلغت نحو 38.6% من مجمل القوى العاملة في الاردن، وهي اقل بالمقارنة مع باقي التقديرات، حيث دلت قاعدة بيانات منظمة العمل الدوليةILO الى زيادة نسبة القوى العاملة غير الرسمية من 44.7% عام 2017 الى نحو 53.2% في عام 2022، واشار منتدى الاستراتيجيات الاردني الى زيادة نسبة القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي من 41.4% عام 2020 الى 51.6% عام 2021، وربما يعود هذا الارتفاع خلال تلك الفترة الى انتشار وباء كورونا، وفقدان العديد من العمال لوظائفهم، وبالتالي زيادة انتشار العمالة غير الرسمية، ومن التقديرات السابقة دراسة بانوراما عام 2012 شكلت النسبة نحو 45% من اجمالي القوى العاملة في الاردن. بالمقارنة مع دول اخرى في المنطقة، تنتشر فيها العمالة غير الرسمية، كانت نسب مساهتها في الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، حيث افادت تقديرات صندوق النقد الدولي عام 2018، بإنها كانت في اليمن بنسبة 28.3%، وفي المغرب بنسبة 34%، وتونس بنسبة 35.3%، كما هو واضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) تقديرات مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن

الجهة	السنة	نسبة المساهمة	نسبة العمالة
صندوق النقد الدولي	2011 2018	26% 17.4%	
البنك الدولي	2011	20.3%	
برنامج الامم المتحدة الانمائي	2012	24.5%	
بانوراما	2012	25%	45%
مركز القدس للدراسات السياسية	2019	24.9%	
مجلة دائرة الابحاث في البنك المركزي الاردني	2020	23.8% 27.4%	
منتدى الاستراتيجيات الاردني	2020	15%	41.4%
منتدى الاستراتيجيات الاردني	2021		51.6%
منظمة العمل الدولية	2017		44.7%

الجهة	السنة	نسبة المساهمة	نسبة العمالة
	2022		53.2%
تقديرات صندوق النقد الدولي للدول التالية: اليمن المغرب تونس	2018	 28.3% 34% 35.3%	
تقديرات البحث	2023	26.9%	38.6%

اشارت تقديراتنا بإن العمالة الاردنية شكلت نحو 63.4%، والعمالة غير الاردنية بنحو 36.6% من مجمل القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، وتوزيعها حسب الجنس كانت من الذكور بنحو 74.7%، ومن الاناث بنحو 25.3%. وعند المقارنة مع تقدير نسب الاناث بنحو 33.3%، والذكور بنحو 66.7% من اجمالي العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، (Jordan Strategy Forum, 2025, p.7)، نجد بإن اتجاه انتشار الاناث في الاقتصاد غير الرسمي اخذاً بالزيادة مع مرور الوقت، وخاصة مع توسع التسويق والمتاجر الالكترونية.

يشار غالباً إلى انخفاض الإنتاجية كسمة عامة في الاقتصاد غير الرسمي، وربما يعود السبب الى إنخفاض مستوى التعليم بين العاملين في منشآت الاقتصاد غير الرسمي، وهناك عوامل اخرى تساهم ايضاً في خفض معدل انتاجيتهم، مثل صعوبة حصولهم على الائتمان يقيد من حجم رأس المال والتوسع في الانتاج، مما تبقي المستوى دون كفاءة الإنتاج، وبالتالي تستمر حالة استخدام العمالة منخفضة المهارة، إضافة الى صعوبة وصولهم الى الأسواق والسلع والخدمات من العوامل ذات الصلة بجانب العرض في سوق العمل، 2018, (International Labour Organization, p.55).

أن إنتاجية العمل في المنشآت غير الرسمية أقل بكثير مقارنةً بالمنشآت الرسمية، وترتبط المقدرة التنافسية للمنشآت غير الرسمية سلباً بإنتاجية العمل مع المنشآت الرسمية، إذ تقدرمتوسط إنتاجية العمل في المنشآت غير الرسمية ربع إنتاجية العمل في المنشآت الرسمية، ويعزى الفارق إلى استخدامها المتواضع للتكنولوجيا، واعتمادها على العمالة غير الماهرة، ومحدودية وفورات الحجم، وصعوبة وصولها إلى الخدمات والأسواق ومصادر التمويل، (. Amin, et al., 2019. p.2).

توجد نسبة مرتفعة من مساهمة العمالة غير الرسمية لم تدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي، ويقلل ذلك من تحصيل ايرادات ضريبية مستحقة الجباية، حيث قدرت بقيمة 8.5 مليار دينار سنوياً، (ابو شاويش، واخرون، 2022، ص6). بالمقارنة اشارت تقديراتنا الى ان قيمة ايرادات الضريبة المقدرة كانت منخفضه بنحو 1.4 مليار دينار بنسبة 14.1% من مجمل مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي.

ربما ان قيمة التقدير متواضعة، ولكنها منطقية إذا ما قورنت مع اجمالي قيمة الضريبة المقدرة رسمياً في حسابات الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل خلال العام نفسه بنحو 5.122 مليار دينار، وربما تنخفض نسبة تحصيلها مع زيادة انتشار العمالة غير الرسمية، وزيادة التهرب الضريبي، وخاصة مع استمرار غياب الجهات التنظيمية والرقابية، وربما يعود السبب إلى صعوبة ضبط انتشار مواقع المتاجر، وتطبيقات الاعمال الالكترونية، وكذلك زيادة انتشار العماله غير الاردنية، وخاصة من اللاجئين السوريين في بيئات اعمال غير منظمة. اشارت بعض التقديرات الى زيادة اتجاه نسبة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير وصلت الى نحو 70% خلال السنوات القليلة الماضية، (الطويسي، 2017، ص8).

يؤثر مستوى التعليم في حجم العمل غير الرسمي، فكلما يرتفع مستوى التعليم، ينخفض حجم العمل غير الرسمي، وبالتالي تقل نسبة انتشار العمال، الذين أكملوا تعليمهم الثانوي، والتعليم العالي في الوظائف غير الرسمية مقارنةً بالعمال، الذين لم يتلقوا أي تعليم أو أكملوا تعليمهم الابتدائي، وتشترك في هذه الظاهرة العديد من الدول النامية والمتقدمة بأنماط متشابهة على المستويين العالمي والإقليمي، (International Labour Organization, 2018, p.19).

النتائج والتوصيات

أبرز النتائج التي توصل اليها على النحو التالي:

1. يقدر مجمل القوى العاملة في الاردن بنحو 2.532.082 عامل عام 2023، تشكل القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي بنسبة 61.4%، ومجمل القوى العاملة في الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 38.6% من مجمل القوى العاملة في الاردن.
2. يقدر مجمل عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 976.850 الف عاملاً، يتوزعون بين العمالة الاردنية بنحو 619.462 الف عامل بنسبة63.4% ، والعمالة غير الاردنية بنحو 357.388 الف عامل، وبنسبة 36.6% .

3. تتوزع مساهمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في نشاط الصناعة التحويلية بنحو 34.5%، ثم نشاط الزراعة والحراجة وصيد الاسماك بنحو 21.5%، والعاملين في نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بنحو 17.8%، والعاملين في الانشطة العقارية بنحو 12.7%، ونشاط النقل والتخزين بنحو 10%، وانشطة الاسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص بنحو 9.1%، والتشييد بنحو 7%، وهكذا مساهمة العاملين في باقي الانشطة الاقتصادية.
4. تقدر قيمة مجمل الناتج للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 9.766 مليار دينار خلال عام 2023، وتشكل نسبة 26.9% من مجمل الناتج المجلي الاجمالي المقدر بنحو 36.273 مليار دينار.
5. تقدر قيمة تعويضات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 3.999 مليار دينار عام 2023، واجمالي فائض التشغيل بنحو 4.430 مليار دينار، واجمالي الضرائب على الانتاج والمنتجات بنحو 1.379 مليار دينار، وتشكل نسبة تعويضات العاملين بنحو 41%، وفائض التشغيل بنحو 45.5%، والضرائب بنحو 14.1% ناقصاً الاعانات 0.4%.
6. يقدر معدل انتاجية العامل في الاقتصاد غير الرسمي بنحو 4094 دينار سنوياً، وهي اقل بكثير مقارنة بمعدل انتاجية العامل في الاقتصاد الرسمي بنحو 9997 دينار سنوياً.

وكانت ابرز توصيات البحث على النحو التالي:

1. استيعاب اكبر قدر ممكن من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، الذين يشكلون نسبة 38.6% من مجمل القوى العاملة في الاردن، بإخضاع اعمالهم ومشاريعهم للرقابة والاشراف الرسمي، وفقاً للتشريعات وقانون العمل، ومعايير الصحة والسلامة العامة، للحد من انتشار العمالة غير الرسمية.
2. تتخفيض انتشار العمالة غير الاردنية، والتي تشكل نحو 36.6% من مجمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، باتباع اجراءات صارمة نحو المخالفين وغير الحاصلين على تصاريح عمل، والحد من انتشار العمالة من السكان اللاجئين في سوق العمل غير المنظم، وإلزامهم بالحصول على تراخيص لممارسة انشطة اعمالهم الخاصة.
3. توجيه الجهود الرسمية في تسهيل اجراءات دمج الاقتصاد غير الرسمي، وإنخراط العمالة غير المنظمة نحو الانشطة الاقتصادية الاكثر تشغيلاً لهم وهي انشطة الصناعة التحويلية، والزراعة والحراجة وصيد الاسماك، وتجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، والخدمات العقارية، والنقل والتخزين.
4. زيادة اهتمام الجهات الرسمية المعنية بالتخطيط للاقتصاد الكلي، ونشر البيانات واصدار التقارير السنوية حول الاداء الاقتصادي، وحسابات الناتج المحلي مراعاة ادخال النشاط الانتاجي للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي في حسابات الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، حيث قدرت مساهمتها بنحو 26.9% اي ما يعادل نحو 9.766 مليار دينار .
5. ان تأخذ الحكومة بالاعتبار ان نسبة الضرائب غير المحصلة من النشاط الاقتصاد الكلي في الاردن تشكل نحو 14.1% تقريباً من مجمل قيمة الناتج المحلي الاجمالي، أي ما يعادل نحو 1.379 مليار دينار سنوياً، مما يستوجب الاسراع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي، والحد من انتشار العمالة غير المنظمة، ويمكن ذلك بطرق عديدة منها تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على تشغيل العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة، وفرض رقابة صارمة على تطبيقات التجارة الالكترونية E-commerce، تسهيل الاشتراك الاختياري الفردي في شبكات التامين الصحي، والضمان الاجتماعي، تفعيل دور الجمعيات والاتحادات المهنية والنقابات العمالية في توفير فرص عمل ملائمة لمنتسبيهم.
6. توجيه مراكز التدريب وإعادة التأهيل والمنظمات الوطنية والدولية نحو رفع كفاءة واداء العاملين ومنشآتهم في الاقتصاد غير الرسمي لتحسين معدل انتاجية العاملين فيها حيث قدر بنحو 4094 دينار سنوياً مقارنة بنحو 9997 دينار سنوياً في الاقتصاد الرسمي، وشكل هذا مخزوناً هاماً من الموارد البشرية في الاردن، يجب استغلاله وتهيئة الظروف المناسبة لانخراطه ودمجه في الاقتصاد الرسمي.
7. التدرج في إخضاع ممارسات الاعمال الخاصة والمنشآت الانتاجية للنظام الضريبي، وتحصيل رسوم التراخيص، بما يساهم في زيادة إيرادات الخزينة العامة، ويعزز هذا من قدرة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والتعليمة، ومشاريع البنية التحتية، ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

- ابو شاويش رشا، واخرون(2022) .. "تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاردن خلال الفترة "2020–2002. مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، دائرة الابحاث، البنك المركزي الاردني. العدد 2، . 43-1.

- الأسرج، حسين (2010).. انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي. وزارة الصناعة والتجارة الخارجية. مصر.
- إمام، فايزة.(2018). طرق تقدير القطاع غير الرسمي في جداول العرض والاستخدام. الادارة العامة للحسابات القومية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. مصر.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. .(2012) دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الاردن. عمان، الاردن.
- دائرة الاحصاءات العامة. التقرير الاحصائي السنوي. (2024). عمان، الاردن.
- دائرة الاحصاءات العامة. نتائج مسح العمالة والبطالة. (2024). عمان، الاردن.
- عرمان، نزيه (2015).. الاقتصاد غير المنظم (المفهوم- الخصائص- الادماج). وزارة العمل، فلسطين.
- كمال، وحيون (2020) . "اهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا: المجلد 16، العدد :22 174 –161 .
- متدى الاستراتيجيات الاردني بالتعاون مع شركة دجاني للاستشارات (2020).. القطاع غير الرسمي في الاردن: طبيعة العاملين فيه والتحديات. عمان، الاردن.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.(2018) . ورقة سياسات تعزيز حماية النساء في الاقتصاد غير المنظم في الاردن. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون لمرأة. عمان، الاردن.
- مصطفى، جهان.. (2021) "دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر ."المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. كلية الاقتصاد، جامعة 6 اكتوبر: المجلد51:، العدد1 : 686 – 637 .
- مكتب العمل الدولي ILO. (2013). التقرير الخامس: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم. مؤتمر العمل الدولي، الدورة 2013، 2014، جنيف، سويسرا.
- منتدى الاستراتيجيات الاردني (2023) .. الاقتصاد غير المنظم في الاردن: فرصة كامنة لتحقيق المزيد من الانتاجية والنمو الاقتصادي. عمان، الاردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. التقرير السنوي . (2023). عمان، الاردن.
- African Union."*Study on the Informal Sector in Africa*".)2008). Addis Ababa, Ethiopia from http:// www.africa-union.org.
- Al-Za'atari, Usama and White, Simon .)2024). *Formalization of Informal Enterprises*: Unveiling the Roots of Informality. National PPD Outcome Report. The Economic and Social Council of Jordan (ESCJ). Supported by Project of Employment in Jordan 2030 (EJ2030) and Entrepreneurship for Development and Employment (E4DE).
- Amin, Mohammad. Obnsorge, Franziska. Orou, Cedric.)2019). "Casting a Shadow: Productivity of Formal Firms and Informality". *Policy Research Working Paper*. World Bank Group.
- Ashtiani, Amin .)2021). *Informal Economy in Peru & Its Impact on GDP*. LUISS, Department of Economics & Finance. Course of Inernational Economics.
- Asian Development Bank and BPS-Statistics Indonesia.)2011). *The informal sector and informal employment in Indonesia*. COUNTRY REPORT 2010.
- Bordon, Giulio. ILO Brief .)2024). *Workers in the Cambodian informal economy Insights into labour statistics from the 2019 LFS*. Published within the ILO-EU project.
- Charmes, Jacques.)2010). *Informal Economy and Labour Market Policies and Institutions in selected Mediterranean Countries*. (Turkey, Syria, Jordan, Algeria and Morocco). ILO. Pp 1 – 23.
- Cherfi-Feroukhi, Kahina. Souam, Saïd. .)2020). "Informal economy, government intervention and labor market in Algeria": An analysis by structural models. *Economics Bulletin*, Volume 40, Issue 2, pages 1178-1193.
- Dell'Anno, Roberto .)2022). "Theories and definitions of the informal economy: Asurvey". Department of Economics and Statistics and CELPE, University of Salerno, Fisciano, SA, Italy. J*ournal of Economic Surveys*. Published by John Wiley & Sons Ltd. wileyonlinelibrary.com/journal/joes.
- EuroMed Feminist Initiative (2023). "Formalizing The Informal Economy in JORDAN to Promote Women's Economic Participation". Funded by the European Union.
- Fathallah, Ramzi & Olayan, Suliman (2020). *Shadows to light: Syrian Refugee Entrepreneurs in Jordan's Informal Economy*. Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs at the American University of Beirut (AUB). Pp 1 – 23.

- Finn, Korey, (2017), "The Informal Economy in Peru: A Blueprint for Systemic Reform". Volume 35 - Leveraging Peru's Economic Potential. https://www.preserve.lehigh.edu/perspectives-v35/12
- Friedrich Schneider, (2021). "Estimation of informal Economy: figures for Developed and Under Developed CountriEs around the World". University of Konstanz, DOI:http://www.dx.doi.org/10.33776/rem.v0i60.5631
- General Statistics Office. (2022). *Overall Situation of Workers in Informal Employment In VIET NAM Report*. ILO Technical Support.
- International Labour Organization (2013). Measuring informality: A statistical manual on the informal sector and informal employment from http://www.ilo.org/publns.
- International Labour Organization, (2018). *Women and men in the informal economy: a statistical picture* (third edition). Geneva.
- International Labour Organization, (2022). Women and Men in the Informal Economy*: A statistical picture*. First published.
- International Organisation of Employers (IOE), (2021). *The Informal Economy: an Employer's Approach*. European Union.
- Jamie Alderslade, John Talmage, Yusef Freeman (2006). Measuring the Informal Economy-one Neighborhood at a Time. Brookings Institution Metropolitan Policy Program from http://www.brookings.edu/metro/umi.htm.
- Jordan Strategy Forum, (2025). *Education and its Role in Reducing Informal Employment in Jordan*. Knowledge is Power Report. Amman, Jordan.
- Khan, Fouz (2012). A Study of the Informa Economy in Pakistan. *Thesis Master of Public Policy*, KDI School of Public Policy and Management.
- Makochekanwa, Albert (2020). "Informal Economy in SSA: Characteristics, size and tax potential. Department of Economics". University of Zimbabwe. Munich Personal RePEc. From https://www.mpra.ub.uni-muenchen.de/98644/
- Najat El-Mekkaoui and Zied Chaker (2020). Informal Labor and the Expansion of Social Security Programs: Evidence from Jordan and Tunisia. Economic Research Forum. ERF 26TH Annual Conference. pp 2 – 39.
- Nordling, David (2017). Growth and the Informal Economy. A study on the effect of growth on the relative size of the informal economy in the developing world. LUNDS University. Departments of Economics.
- Pietro, Gennari & et al., (2009). United Nations Development Account Project: "Interregional Cooperation on the Measurement of the Informal Sector and Informal Employment. Working paper No.1. United Nations ESCAP Statistics Division & Department of Economic and Social Affairs.
- Richard Devey, Caroline Skinner and Imraan Valodia. (2003). Informal Economy Employment, Data In South Africa: A Critical Analysis. University of Natal, Durban. Organized by Development Policy Research Unit, School of Economics, and University of Cape Town.
- Slonimczyk, Fabián (2014). Informal employment in emerging and transition economies. National Research University Higher School of Economics, International College of Economics and Finance, Russian Federation, and IZA, Germany. IZA World of Labor 2014: 59. www.wol.iza.org
- Sultana, N., Rahman, M.M., Khanam, R. (2022). Informal Sector Employment and Economic Growth: Evidence from Developing Countries in SDGPerspective. Sustainability, 14, 11989. https://www.doi.org/10.3390/su141911989
- Uddin Md.Salah (2018). Transitioning the workforce from informal to formal sector: A ground study of Bangladesh. International Journal of Development and Sustainability. Volume 7 Number 8 (2018): 2156-2168. From https://www.isdsnet.com/ijds
- Ward, C. (2024). Getting to grips with heterogeneity in the informal economy: its potential for contributing to inclusive and environmentally sustainable economic transformation in the Global South. ODI Literature review. London: ODI https://www.odi.org/en/publications/getting

- Yusuf Bağır, Müşerref Küçükbayrak, Huzeyfe Torun (2021). Declining Labor Market Informality in Turkey: Unregistered Employment and Wage Underreporting. Working Paper No: 21/19. Central Bank of the Republic of Turkey. Structural Economic Research Department.

الملاحق

الملحق رقم (1): عدد وتوزيع المشتغلين الاردنيين والعمالة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والعمالة الكلية حسب النشاط الاقتصادي في الاردن خلال عام 2023

النشاط الاقتصادي	عدد المشتغلين الاردنيين (1)	% توزيع المشتغلين الاردنيين (2)	عدد العمالة في الاقتصاد الرسمي (3)	% توزيع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي (4)	عدد العمالة في الاقتصاد غير الرسمي (5)	عدد العمالة الكلية في الاردن مجموع (3 + 5) (6)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	23145	0.016	24884	0.063	61541	86425
التعدين واستغلال المحاجر	9033	0.006	9331	0.009	8792	18123
الصناعة التحويلية	153216	0.103	160189	0.186	181695	341884
امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	9863	0.007	10887	0.000	0	10887
إمدادات المياة والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها	6224	0.004	6221	0.000	0	6221
التشييد	70237	0.047	73096	0.111	108430	181526
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	219240	0.148	230174	0.300	293056	523230
النقل والتخزين	102093	0.069	107311	0.117	114291	221602
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	51999	0.035	54433	0.035	34190	88623
انشطة المعلومات والإتصالات	28787	0.018	27994			27994
أنشطة المالية والتأمين	29251	0.020	31105	0.004	3907	35012
الانشطة العقارية	5682	0.004	6221	0.004	3907	10128
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	43496	0.029	45102	0.013	12699	57801
أنشطة الخدمة الادارية والدعم	26180	0.018	27994	0.009	8792	36786
الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري	378112	0.255	396584	0.000	0	396584
التعليم	183445	0.123	191294	0.039	38097	229391
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	86957	0.059	91759	0.026	25398	117157
أنشطة الفنون والترويح والترفية	6644	0.004	6221	0.003	2931	9152
الأنشطة الخدمية الأخرى	42490	0.029	45102	0.052	50796	95898
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل, أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص	2044	0.001	1555	0.008	7815	9370
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية	7537	0.005	7776	0.007	6838	14614
المجموع	1485675	1.000	1555232	1.000	976850	2532082

المصدر: دائرة تالاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة لسنة 2023، بيانات العمود (1)، وتوزيعها النسبي العمود (2).

تقديرات الباحث لبيانات العمود (3) بإعادة توزيع عدد العمالة المقدر في الاقتصاد الرسمي حسب التوزيع النسبي للمشتغلين من بيانات العمود (2).

تقديرات برنامج الأمم المتحدة لبيانات العمود (4) توزيع العمالة في الاقتصاد غير الرسمي في الاردن حسب النشاط الاقتصادي.

تقديرات الباحث لبيانات العمود (5) بإعادة توزيع عدد العمالة المقدر في الاقتصاد غير الرسمي حسب التوزيع النسبي للمشتغلين من بيانات العمود (4)، وبيانات العمود (6) حاصل جمع العمودين (3) + (5).

ملحق رقم :(2) قيمة ونسبة الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي خلال عام 2023

النشاط الاقتصادي / التقديرات	قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد الرسمي (1)	قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد غير الرسمي (2)	نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي (3)	التوزيع النسبي لقيمة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد غير الرسمي (4)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	791	252	0.7	8.8
التعدين واستغلال المحاجر	530	36	0.1	2.2
الصناعة التحويلية	2840	744	2.1	14.1
امدادات الكهرباء والغازوالبخاروتكييف الهواء	177	0	0.0	0.0
إمدادات المياة والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها	86	0	0.0	0.0
التشييد	442	444	1.2	2.9
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	1302	1200	3.3	7.3
النقل والتخزين	871	468	1.3	4.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	245	140	0.4	0.7
المعلومات والإتصالات	505	56	0.2	1.0
أنشطة المالية والتأمين	1181	16	0.0	0.7
الانشطة العقارية	1805	16	0.0	5.2
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	179	52	0.1	0.2
أنشطة الخدمة الادارية والدعم	104	36	0.1	0.1
الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري	1548	0	0.0	0.0
التعليم	1179	156	0.4	1.0
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	591	104	0.3	0.7
أنشطة الفنون والترويح والترفية	75	12	0.0	0.1
الأنشطة الخدمية الأخرى	172	208	0.6	0.9
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل, أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص	233	32	0.1	3.7
أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية	0	28	0.1	0.0
تعويضات العاملين	14853	3999	11.0	40.9
اجمالي فائض التشغيل والدخل المختلط	16455	4430	12.2	45.4
الضرائب على الانتاج والمنتجات	5122	1379	3.8	14.1
ناقص الاعانات	-157	-42.3	-0.1	-0.4
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	36273	9766	26.9	100.0

المصدر: تقديرات الباحث للتوزيع النسبي لمساهمة العمالة غير الرسمية في الناتج المجلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي، باعتماد نتائج مسح العمالة والبطالة الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة لمساهمة المشتغلين رسمياً في الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي خلال عام 2023.